الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان الموضوع

تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990-2017

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمـــي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبة:

- سعادة بشرى

تحت إشراف الدكتور:

- زغبة طلال

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
يحياوي عمر	جامعة المسيلة	رئيسا
زغبة طلال	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بن لخضر السعيد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

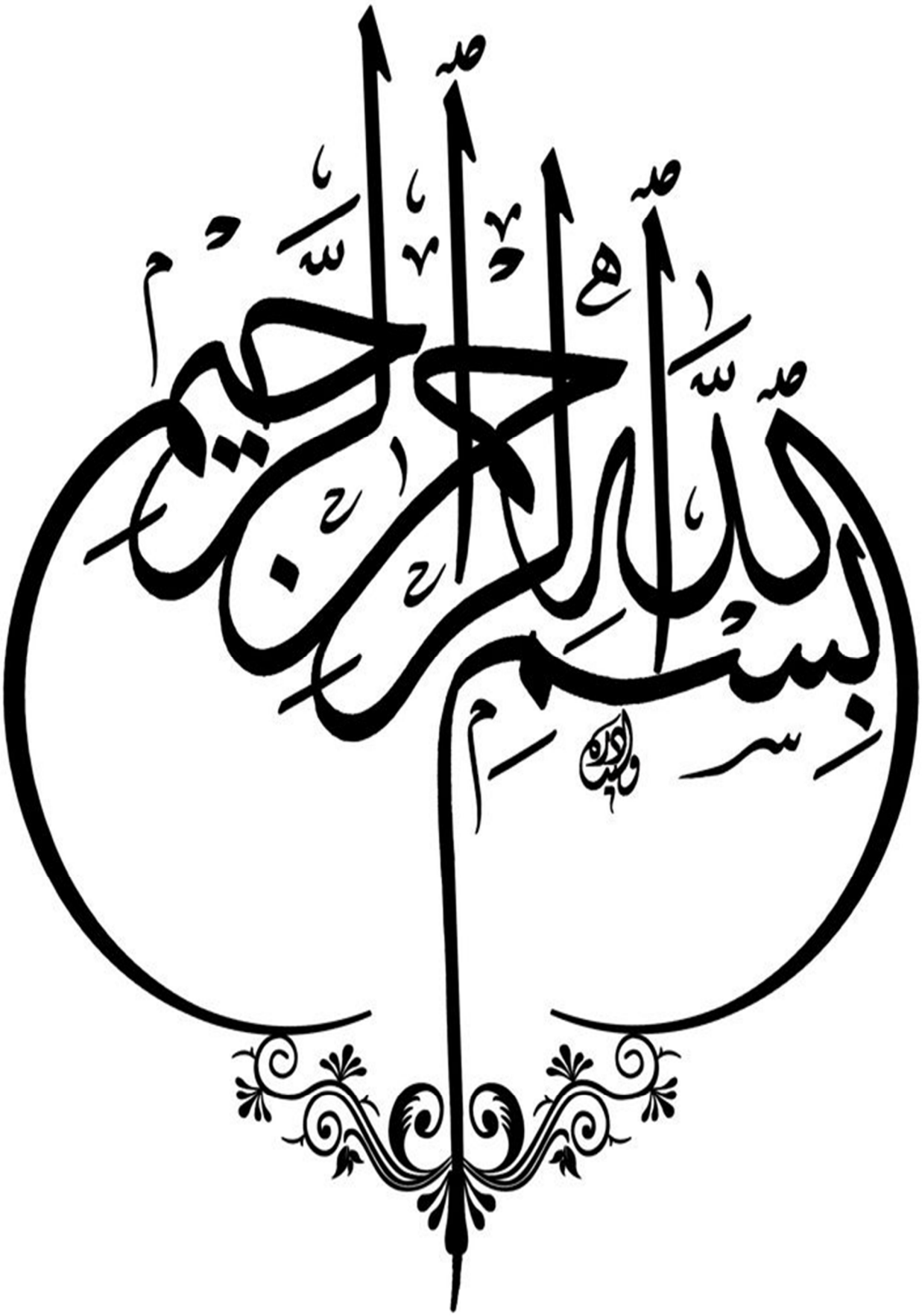
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

ما كنت لأصل ولا لأحيا إلا بعون الله تعالى سبحانه جل وعلى وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى صحبه أجمعين

إلى من أعطتني الحكمة ومعنى الحياة من بحر حنانها فجعلتني أهيم في بحر شواطئها ... ضربتني بأمواج عواطفها فأسقطتني في شباك حبها...كلؤلؤة في أعماق فؤادي ...ساكنة... إلى من امتلكت روحي وكياني واهتزت لها مشاعري ووجداني ...إلى من علمتني معنى الصبر فأنثته بطيبتها ...حروف اللغة يتيمة في نطق أحرفك

أمي...أمي...أمي

إلى من كان العز بشموخه ومن افتخر بنطق اسمه بعد اسمي ...طاب في ثنايا الروح و الفؤاد مقامك .....إلى من يضئ دوما سماء القلوب ومن أغناني عن كل النجوم...بدري أنت.....

يا...أبي

إلى من شاركوني الرحم الواحد وسكنو معي الفؤاد وألبسوني يوماحذاءا فارتفعت به بأخلاقهم لألمس شموخهم المتواضع ...أنتم الأيادي التي اخط بهم كرم العطاء صفحات السنون

إخوتي ....أيمن.....عقبة.....ياسر

إلى الطائر المغرد التي تحط على شرفة بيتي كل يوم أكتب لها على الندى الذي يصب نافذتي حروفا تشكل في مجملها بسمتي أنتي ...أختي هديل

إلى من سأتقاسم معه الفؤاد و أعيش معه الحياة ...وأنار حنايا المشاعر كصباح لم ينطفي على حياتي

كل نبضة قلب لك....زوجي وشريك حياتي ....أنور

إلى لب الصداقة....لبنى، وخيمة العطاء....خلود، ومودة الحياة....منى ....صديقاتي

إلى صديقاتي التي شاركوني البسمة ...أحلام ....هاجر....حياة....أحلام....سلمى...لمياء... مروة

بشرى سعادة

الشكر والحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

الحمد لله الذي بشكره لا تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير "الدكتور زغبة طلال" على كل ما قدمه لي من توجيهات ونصائح وإرشادات أشكره على صبره وصرامته معي طيلة فترة إنجازي لهذا العمل

فجزاه الله خيرا عني كله

ألف ألف شكر

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة

وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ مجناح الحاج على دعمه لي

وأتقدم بالشكر إلى مكتبة "باب الجامعة" على دعمها لي

ألف ألف شكر

فهرس

المحتويات

فـــهـــرس المحتـويـات

فـهرس المـــحتـويـات	الصفحة
إهداء	
الشكر والتقدير	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول والأشكال	IV
مقدمة عامة	أ – و
الفصل الأول: الإطار النظري والفكري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي	7
تـمـهـيـد	8
الـــمـــــــبحث الأول: الإطار الفكري للسياسة المالية	9
المطلب الأول: الأول: تعريف السياسة المالية	9
المطلب الثاني: الثاني: تطور السياسة المالية	10
المطلب الثالث: أنواع وأدوات السياسة المالية	11
المطلب الرابع: أهداف السياسة المالية	13
الـــمـــــــبحث الثاني: الإطار الفكري للنمو الاقتصادي	15
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي	15
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وعناصره	16
المطلب الثالث: قياس ومحددات النمو الاقتصادي	17
المطلب الرابع: نظريات النمو الاقتصادي	20
خلاصة الفصل	27
الـفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة {1990–2017}	28
تمهيد	29
المبحث الأول: دراسة تحليلية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفرة 1990– 2017	30

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة {1990-2017}	30
المطلب الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة{1989-2017}	48
المطلب الثالث: علاقة أدوات السياسة المالية بالنمو الاقتصادي	51
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر {1990-2017}	55
المطلب الأول: الصيغة الرياضية للنموذج القياسي	55
المطلب الثاني: نتائج التطبيق القياسي	56
المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج القياسي	67
خلاصة الفصل	69
الخاتمة	70
قائمة المراجع	73

قائمة الجداول والأشكال

قـــــائـــمـــــة الـــجـــــداول

رقم الجدول	عـــنـــــــــوان الجـــــــدول	الصفحة
1	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة{1990-1998}	31
2	البرامج الأساسية التي تضمنها برنامج دعم الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة{2001-2004}	33
3	البرامج الأساسية التي تضمنها البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة {2005-2009}	36
4	البرامج الأساسية التي تضمنها برنامج توطيد النحو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة {2010– 2014}	39
5	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة{1999-2014}	40
6	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة{2015-2017}	41
7	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة{1990-2017}	42
8	تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة{1990-2017}	45
9	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة{1990- 2017}	48
10	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحولة	56
11	نتائج إختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحولة	58
12	نتائج اختبارات اختيار التخلفات الزمنية	59
13	نتائج إختبار الحدود	62
14	المقدرات طويلة الأجل لنموذج ARDL	63
15	المقدرات طويلة الأجل لنموذج ARDL	64

قـــائـــمـــــــــة الأشـكـــــــال

رقم الشكل	عـنـــــــــــوان الشـــــكـــل	رقم الصفحة
1	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة{1990- 1998}	31
2	البرامج الأساسية التي تضمنها برنامج دعم الإصلاح الاقتصادي في الجزائر {2001-2014}	34
3	البرامج الأساسية التي تضمنها البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة {2005-2009}	37
4	البرامج الأساسية التي تضمنها توطيد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة {2010-2014}	39
5	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة{1999-2014}	40
6	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة{2015-2017}	41
7	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة{1990-2017}	43
8	تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة{1990-2017}	47
9	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة{1990-2017}	50
10	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	52
11	ملخصأفضل النماذج وفق معيارAIC	60
12	اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) &(CUSUMSQ)	65

مقدمة عامة

تمهيد:

تعتبر العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات المالية والاقتصادية وقد أخذت أبعاد مختلفة من حيث تناول الموضوع ومن أبرز المدارس التي تطرقت إليه المدرسة الكنزية بزعامة جون مينارد كينز الذي اعتبر أن السياسة المالية هي أداة أكثر فعالية من السياسة النقدية في مواجهة الاختلالات الاقتصادية.

وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، حيث تتعلق بالإجراءات المعتمدة من طرف الدولة فيما يخص الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة العامة(الاقتراض العام)، بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاتجاه المرغوب.

لقد اهتم الاقتصاديون اهتماما كبيرا بإشكالية النمو الاقتصادي، حيث ترجع الدراسات الكلاسيكية النمو الاقتصادي إلى عاملي العمل ورأس المال، إلا أن الأبحاث الحديثة المتعلقة بنظريات النمو بينت أن تفاوت النمو الاقتصادي عبر البلدان يعود إلى عوامل أخرى كالاستثمارات في رأس المال البشري، ورأس المال التكنولوجي والسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة.

وبما أن السياسة المالية تعتبر وسيلة فعالة لمواجهة الإختلالات الاقتصادية، فالجزائر كبقية الدول النامية تعتمد بشكل كبير عليها في إنعاش اقتصادياتها خاصة في الآونة الأخيرة، حيث اتبعت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية التي تم الشروع فيها منذ سنة 1990، وكذا البرامج التنموية2001-2014 والتي كانت تهدف إلى إعادة التوازنات الكلية وكذا تحقيق نمو الاقتصادي.

الإشكالية: تعرض الاقتصاد الجزائري إلى العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية وذلك نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق العالمية وعدم استقراره، وتبقى الجزائر تعتمد بشكل أساسي على أدوات السياسة المالية خاصة النفقات العامة في تحفيز ودعم النمو الاقتصادي.

وهذا ما يقودنا إلى طرح السؤال الرئيس التالي: **ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية:

- ✓ كيف تأثر كل من النفقات العامة والإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ✓ هل هناك علاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة المالية بالنمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات:

بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة، ارتأينا اقتراح الفرضيات التي سنختبر مدى محتواها في بحثنا هذا، والتي هي على النحو التالي:

- ✓ **الفرضية الأولى:** يعتبر تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي أكبر من الإيرادات العامة.
- ✓ **الفرضية الثانية:** هناك علاقة طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة تكامل مشتركة بين كل من أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة المالية وتحديد أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر على مدى العقود القليلة الماضية، وذلك لإبراز متغيرات السياسة المالية الأكثر أهمية التي تلعب دورا أساسيا في زيادة معدل النمو الاقتصادي لاسيما في المدى الطويل، وكذا المتغيرات التي تؤثر سلبا على حجم هذا الناتج، إضافة إلى تحليل وضعية السياسة المالية في ظل العديد من الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي أصبحت تلعبه السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي خاصة مع التطورات التي شهدتها نظريات النمو، وما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الجزائر أنها جاءت لتظهر مدى فعالية السياسة المالية التوسعية في تعزيز النمو الاقتصادي للبلد.

مبررات ودوافع اختيار الدراسة:

يعود اختيارنا لهذه الموضوع لعدة أسباب منها:

- ✓ ميولي إلى البحث في جانب المالية العامة وآثارها الاقتصادية، وكذا توفر الإحصائيات لأجل التحليل والدراسة.
- ✓ الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر والمتمثلة في عدم استقرار معدل النمو الاقتصادي وخضوعها إلى تغيرات أسعار المحروقات.

حدود الدراسة:

- ✓ **الحدود المكانية:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري، وبالتحديد دراسة مالية الدولة بمكوناتها وكذا مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.
- ✓ **الحدود الزمنية:** فسنعتمد في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 1990- 2017، بحيث تمثل سنة 1990 بداية الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي والتي تم من خلالها محاولة الجزائر الخروج من الاقتصاد الاشتراكي المبني على الريع إلى الاقتصاد الرأسمالي المبني أساسا على الاقتصاد الخاص والتفتح على العالم الخارجي.

المنهج المستخدم في الدراسة:

نتيجة لطبيعة الموضوع محل الدراسة أستدعى الأمر الاعتماد على منهجين:

- ✓ **المنهج الوصفي:** والذي تم استعماله كثيرا في الفصل الأول في وصف واستعراض أدوات السياسة المالية، نظريات النمو الاقتصادي.
- ✓ **المنهج التحليلي:** تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي وتقييم وضعيتها في الجزائر، كما سيتم الاستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة قياسية كمية لأثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات تصب في صلب الموضع نذكر منها:

✓ **شيبي عبد الرحيم ، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد1، يناير2010، المعهد العربي للتخطيط، الكويت**، وهدف الباحث إلى إجراء دراسة تحليلية وقياسية لتقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر، حيث ومن خلال استخدام اختبار السببية لGranger لكشف العلاقة بين الإنفاق العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالية، ونسبة التوظيف ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن الإنفاق العام لا يقود إلى النمو الاقتصادي أو البطالة، في حين وجد أن النمو الاقتصادي يقود إلى الإنفاق العام مؤكدا بذلك صحة قانون Wagner في الجزائر.

✓ **خليل أحمد النمروطي، سمير خالد صافي، عاهد نبيل عناية، أثر عجز الموازنة العامة على نمو الاقتصاد الفلسطيني(1996–2013)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية التجارة،فلسطين، 2015**، وهدف الباحثون إلى بيان أثر العجز المالي في موازنة السلطة الفلسطينية على نمو الاقتصاد الفلسطيني، وذلك باستخدام اختبارات السلاسل الزمنية المتمثلة في التكامل المشترك حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الإيرادات المحلية، الإيرادات الخارجية، النفقات الجارية، النفقات التطويرية، وعدل النمو الاقتصادي.

✓ **محمد عوامر، فوزية حفيف، حكيم خلفاوي، تحليل وتقدير أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر استخدام نموذج الانحدار الذاتي(1985–2015)، مجلة الغدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد12، جامعة الجلالي بونعامة، الجزائر**، وكان هدف الباحثون من هذه الدراسة هو قياس أثر السياسة المالية على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر وتحليل قوة العلاقة بينهما وذلك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي، وتوصلوا إلى أهم النتائج من خلال هذه الدراسة هو وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي.

هيكل الدراسة:

من أجل دراسة موضوع " أثر أدوات السياسة المالية على النمو لاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017" قسمنا دراستنا إلى مقدمة، فصلين، وخاتمة وهي كالتالي:

الفصل الأول بعنوان: الإطار النظري والفكري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي وقسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول: الإطار الفكري للسياسة المالية ، أما المبحث الثاني: الإطار الفكري للنمو الاقتصادي .

الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، حيث قسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول: تحليل أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990- 2017)، أما المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990- 2017).

الفصـــل الأول

الإطار النظري والفكري

للسياسة المالية والنمو الاقتصادي

تـمهـيد

تعد الإجراءات التي تتخذها الدولة سياسة اقتصادية والتي تتبعها للتأثير على المتغيرات الاقتصادية وتسعى من ورائها إما معالجة حالة اقتصاد ما أو إتباع نهج اقتصادية جديدة، وتعد السياسة المالية بحد ذاتها أهم وسيلة تستخدمها الدولة في إطار السياسة الاقتصادية العامة، حيثُ أنها تستطيع أن تقوم بدور مهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، فيما يخص رفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال أدواتها المختلفة التي تتميز بسهولة التحكم فيها من طرف الحكومة، ولقداختلفت المدارس الاقتصادية في نظرتها للنمو الاقتصادي من حيث معناه و الوسيلة الأنجع لتحقيقه، فقد كانت المدرسة الكلاسيكية ترى أن زيادة التراكم الرأسمالي (رأس المال المادي) هو سبب تحقيق النمو الاقتصادي وأن العمل الذي يبذله الإنسان في عملية الإنتاج هو مصدر الثروة، و لتحقيق زيادة في إنتاجيته وإنتاجية العناصر الأخرى التي تعتبر وسيلة فقط لا بد من ربطها بالتقدم التقني.

وعلى هذا الأساس ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: الإطار الفكري للسياسة المالية.

المبحث الثاني: الإطار الفكري للنمو الاقتصادي.

المـبحث الأول: الإطـار الفـكري للسياسة المالية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات الأخرى المكونة للسياسة الاقتصادية لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة، ولقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة لتطور دور الدولة وانتقالها من الطور الحيادي إلى الطور التدخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

للسياسة المالية عدة تعاريف حسب وجهات نظر المفكرين والاقتصاديين ندرج منها:

– تعرف السياسة المالية على أنها:" هي كافة الوسائل التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في حجم الطلب الإجمالي، والتأثير في مستوى الاستخدام القومي وحجم الدخل القومي".[1]

– لكن الكنزيون عرفوا السياسة المالية بأنها:"الأدوات التي تتدخل الدولة من خلالها لتوجيه الاقتصاد الوطني وإحداث تغيرات واضحة، بحيث تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج والتشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي".[2]

– وقد عرفت أيضاً على أنها :"مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة".[3]

– من التعريفات السابقة يمكن اشتقاق تعريف شامل للسياسة المالية حيثُ تعرف على أنها: مجموعة من الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى لتحقيقها.

[1] –علي كنعان، **الاقتصاد المالي**، منشورات جامعة دمشق،2008، ص306.

[2] – هيفاء غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 13.

[3] – عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، ط1، مجموعة الدول العربية، القاهرة، 2003، ص43.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ولقد تطورت فلسفة الفكر المالي تطوراً شاملاً وتأثرت بالفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من نظرية "كينز" العامة للعمالة والفائدة والنقود، كما تأثرت أيضاً بمجريات الأحداث الاقتصادية العالمية والمبادئ والنظم الاشتراكية المعاصرة.

1- السياسة المالية عند الطبيعيين

تقوم فكرة القانون الطبيعي على أساس احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة، كذلك يقوم هذا المذهب على احترام الحرية الاقتصادية، ومنها حرية التجارة الداخلية والخارجية، ولذا نادى الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن وإنشاء الطرق وغيرها كالمحافظة على حماية حقوق الأفراد وحماية حرياتهم، وذلك بكافة الوسائل واعتبار الباعث الشخصي هو عامل المصلحة وهو الحافز الوحيد للتقدم على أساس عدم تعارضه مع المصالح الأخرى، ومن هنا جاءت عبارتهم الشهيرة "دعه يعمل دعه يمر".

كذلك اهتم الطبيعيون بالزراعة على أساس أنها المصدر الحقيقي للثروة الذي ينتج فائضا صافيا " الناتج الصافي"، وذلك بعكس القطاعات الأخرى التي وصفوها بأنها قطاعات عقيمة، ولذا نادوا بالاهتمام بالزراعة وقاسو قوة الدولة بالناتج الصافي الذي يخرج من الأرض، ولذا فقد نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط وذلك على ملاك الأراضي، وأن تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأرض، وعدم فرض أي ضرائب على أي أنشطة أخرى على أساس عبئها في النهاية يقع على المزارع الذي هو جل اهتمام النشاط الاقتصادي.[1]

2- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

يقوم الفكر الكلاسيكي على أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، حيث عند قيامه بهذا النشاط فإنه يهدف إلى تحقيق مصلحته الشخصية، وهذه المصلحة تكون مجموع المصالح المشتركة بين الأفراد، ومن ثم فلا تتعارض مع بعضها البعض وتحقق مصلحة المجتمع، فالدافع الفردي هنا هو أساس السياسة المالية، وجاء قانون "ساي" الذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة " العرض يخلق الطلب" يؤكد وجود علاقة مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج(

[1]- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، صص 52-53.

العرض) سوف تخلق زيادة معدلة لها في الدخل وبما أن النقود حسب الكلاسيك ما هي إلا وسيط للتبادل، فإن أي زيادة في الدخل ستتحول مباشرة إلى زيادة مماثلة لها في الإنفاق.[1]

3- السياسة المالية في الفكر الكنزي

نتيجة لأزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي(1929-1933) وما اقترن بها من زيادة في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدل النمو به، واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة نسبيا بدأ الاقتصاديون يتشككون في تحقيق الافتراضات الكلاسيكية وتحقيق التوازن في الاقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظف الكامل، هذا فضلا عن بداية ظهور النظرية الكنزية.

وقد أوضح كينز أن الاقتصاد القومي يتوازن عند أي مستوى للدخل، وقد يكون ذلك دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم توجد بطالة أو أعلى من مستوى التوظف الكامل ومن ثم يعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم، وبالتالي بدأ كينز والاقتصاديون التابعون له يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائمة بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق هدفي التوظف الكامل والاستقرار في الأسعار، فضلا عن تحقيق الأهداف الأخرى في المجتمع.

وقد قام الفكر الكينزي بالتركيز على جانب الطلب الكلي ومكوناته، ومن خلال السياسة المالية يتم التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب تحقيقاً لأهداف المجتمع.[2]

المطلب الثالث: أنواع وأدوات السياسة المالية

1- أنواع السياسة المالية:

تنقسم السياسة المالية وفقا لحالة النشاط الاقتصادي إلى نوعين رئيسين هما: [3]

1-1- السياسة المالية التوسعية: عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح، من السلع والخدمات في الاقتصاد(التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل)، يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة، وهنا تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب.

[1]- حامد عبد المجيد دراز، **السياسة المالية**، ، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، صص 25- 26.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، على عبد الوهاب نجى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2010، ص ص 229-231.

[3]- إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 271- 272.

وعليه فإن إجراءات السياسة المالية التوسعية تعني استخدام المزيد من الإنفاق الحكومي أو تقليل معدلات الضريبة المفروضة على القطاع العائلي أو قطاع الأعمال، وهذا ما يؤدي إلى إحداث نفس الأثر على الاقتصاد الكلي والمتمثل في تحفيز مستوى الطلب الكلي لمحاراة العرض الكلي وسد الفجوة القائمة بينهما، وتخفيض معدلات الضريبة المفروضة على مختلف الشرائح من الأفراد أو المؤسسات، يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك، كما تزداد معدلات الأرباح التي يحققها قطاع الأعمال، ما يشجعهم على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج.

1-2- السياسة المالية الانكماشية: عندما يكون مستوى الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي، ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندها يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى، وهنا تقوم الحكومة ممثلة بوزارة المالية بمحاولة امتصاص هذه الضغوط عبر أدوات السياسة المالية، قد تقوم الحكومة بزيادة معدلات الضريبة المفروضة بهدف امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد، والحد من الاستهلاك لتخفيض مستوى الطلب الكلي، وقد يكون التخفيض مقصود نحو سلع معينة غير أساسية للحد من الترف الاستهلاكي، كما تقوم الحكومة أيضا بتخفيض مستوى النفقات العامة للحد من التضخم، ولكن هذا الانخفاض قد يكون على بعض النفقات الرأسمالية ذات الأهمية النسبية المنخفضة.

2- أدوات السياسة المالية

تقوم السياسة المالية على استخدام أربعة أدوات رئيسية حيث سنسلط الضوء على كل أداة وفق ما تطلبه، في ما يلي:

2-1- الإنفاق الحكومي: وهي المدفوعات التي تقوم بها الدولة للحصول على السلع و الخدمات، كالأجور والرواتب ومشتريات الحكومة من السلع المختلفة[1]، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.[2]

2-2- الضرائب: وتعرف الضريبة بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية، ودون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العمومية.[3]

[1]- مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**،ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 341.

[2]- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2015، ص 55.

[3]- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 176.

2-3- التحويلات: يمكن أن تقوم الحكومة بالعملية العكسية للضرائب أي بدفع دخول للأفراد والمؤسسات في شكل دعم أو إعانات بدون أي مقابل (ونرمز لهاTr)، ولما كانت التحويلات تخضع لعوامل كثيرة ذات طابع اجتماعي وسياسي وكثيرة التغير في نفس الوقت فسنفترض أنها متغيرا خارجي $Tr=Tr_0$[1].

2-4- الدين العام: هي مبالغ نقدية تفرضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط الاقتراض أو القرض.[2]

المطلب الرابع: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية وعلى العموم يمكن تلخيص أهداف السياسة المالية في مايلي:[3]

1- التوازن المالي: تعني بذلك استخدام موارد الدولة، بشكل يراعى فيه ثلاثة جوانب:

الأول: أن النظام الضريبي يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والوفرة.

الثاني: يتعلق بالممول من عدالة توزيع الدخل ومواعيد الجباية، وملائمتها من حيث النسب المحددة.

الثالث: يخص استخدام القروض العامة لأغراض إنتاجية.

2- التوازن الاقتصادي: الوصول إلى حجم إنتاج أمثل، بضمان التدخل الملائم للاستثمار الخاص العام، قصد الحصول على أكبر الأرباح أي استغلال الحكومة لإمكانيات المجتمع على أحسن وجه لتحقيق إنتاج أمثل، ويؤدي التوازن الاقتصادي إلى إحداث تنمية اقتصادية، عن طريق الإنفاق الاستثماري العام وإعانات الإنتاج.

3- التوازن الاجتماعي: يعني تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع في حدود إمكانيتة وفي إطار العدالة الاجتماعية، أي ضرورة أن يتجسد تدخل الحكومة بضمان التوزيع العادل للمداخيل، وذلك عن طريق: السياسة الضريبية، النفقات العامة(تقديم المنح)، تأثير الدين العام.

4- التوازن العام: يحدث هذا التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة، ضمن مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث يمكن للحكومة أن تحقق الهدف بعدة آليات، أهمها: الضرائب،

[1]- محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الجزء الأول، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 132.

[2]- محمد ساحل، **المالية العامة**، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص181.

[3]- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، صص 189-190.

الإعانات، الإعفاءات، وغيرها، وحسب"بيفردج" إن أهم وظيفة للدولة في المستقبل هي ضمان إنفاق كافٍ لحماية مواطنيها ضد البطالة الجماعية، ويوافق على هذا "الفن هانس"، بكون أن زيادة القوة الشرائية (الطلب الكلي) هي نفس الشيء مثل زيادة التوظيف.

المبحث الثاني: الإطـــار الفكري للنمو الاقتصادي

يُبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون والعلماء، نذكر منها:

– يقصد بالنمو عادة على أنه:" الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى إحداث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أي تحسن قدرته الشرائية".[1]

– النمو هو:" زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية واقتصادية واجتماعية وعكسه الركود والكساد".[2]

– كما يعرف النمو الاقتصادي أنه:" عبارة عن زيادة في معدل الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي".[3]

– وهناك تعريف أيضا للنمو الاقتصادي على أنه:" حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي= الدخل الكلي/عدد السكان.

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي".[4]

– من التعريفات السابقة نستنتج تعريف شامل للنمو الاقتصادي بأنه: الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين بدولة ما في فترة معينة من الزمن.

---

[1]– السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص19– 20.

[2]– نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان القطف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 313.

[3]– حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، دار البداية،الأردن، 2014، ص 109.

[4]– عبد القادر محمد،عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 11.

المطلب الثاني: أنـواع النمو الاقتصادي وعناصره

يمكن حصر أنواع النمو الاقتصادي وأهم عناصره كالآتي:

1- أنـــــواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي كما يلي:[1]

1-1- النمو الاقتصادي الموسع(La croissance extensive):

يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن الدخل الفردي ساكن.

1-2- النمو الاقتصادي المكثف(La croissance intensive):

في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد.

عند التحول من النمو الموسع إلى النمو المكثف نبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع .

2- عناصـر النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاث مكونات أساسية وهي:[2]

2-1- تراكم رأس المال: يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

2-2- النمو السكاني(العمل): يرتبط الأثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي غلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن هذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.

2-3- التقدم التكنولوجي: يعرف على أنه السرعة في تطوير المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

[1]- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 65.

[2]- إسماعيل عبد الرحمن، حربي موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 347.

المطلب الثالث: قياس ومحددات النمو الاقتصادي

1- قياس النمو الاقتصادي

استخدم الاقتصاديون معيار الدخل كوسيلة لقياس النمو، غير أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة في تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية، لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية، وهي من الأمور التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تقدير هذا المؤشر ومنها:[1]

1-1- معيار الدخل القومي الكلي:

يقترح Mead قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي، وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل – أو نقصه- قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية. فزيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصادياً عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان. كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

1-2- معيار الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل.

1-3- معيار متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعاير استخداماً وأكثر دقة عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 97-101.

تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب: أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المختلفة أمر مشكوك في صحته ودقته، نظراً لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها.

قضية أخرى-وليست أخيرة- هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج.

ويمكن الحصول على النمو الاقتصادي عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

هذا المعدل يستخدم لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين.

1-4- معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:

وضع سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1925، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود- دومار. وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:

أ- الادخار الصافي ب- إنتاجية رأس المال ج- معدل نمو السكان

تتخذ هذه الدالة الشكل التالي: $D= SP-R$

حيث أن:

P: إنتاجية رأس المال ، S: معدل الادخار الصافي، D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد ،

R: هي معدل نمو السكان السنوي.

2- محـددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل التي تلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل في ما يلي:[1]

2-1- حجم ونوعية الموارد البشرية:

يمكن قياس النمو الاقتصادي بواسطة تطور معدل الدخل الحقيقيللفرد حيث:

[1]- أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، ط1، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014، ص ص 21- 24.

$$\text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الدخل القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

وهكذا فكلما كانت الزيادة في الدخل القومي أكبر من الزيادة في السكان، كانت الزيادة في متوسطالدخل الحقيقي للفرد أكبر، وهذا يتطلب أن يكون: النمو في متوسط دخل الفرد أكبر من النمو في معدلزيادة السكان، إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة، أي زيادة نسبة عدد السكانالقادرين على العمل والراغبين فيه إلى إجمالي عددالسكان، أي أن:

$$\text{نسبة القوى العاملة} = \frac{\text{عدد السكان في سن العمل و القادرين عليه}}{\text{عدد السكان}}$$

وليس العبرة بنسبة القوة العاملة فقط وإنما المهم هو كفاءة هذه القوة العاملة مما يتطلب رفعمستوى تعليمهمومستواهمالصحي والتدريبي، والاهتمام بمستوى التنظيم والإدارة ونوعية الآلاتالمستخدمة في الإنتاج.

2-2- حجم ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد الإنتاج وكذلك النمو الاقتصادي في اقتصاد ما على كمية ونوعية موارده الطبيعية، مثل درجةخصوبة التربة ووفرة المعادن ومصادر المياه ومساحة الغابات وغير ذلك، فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف الاقتصاديةوالاجتماعية.

ومن المعلوم أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية للمجتمع ليست ثابتة فمن الممكن للمجتمع أن يكتشفموارد جديدة أو يطور الموارد الموجودة ويحسن نوعيتها (كالآلات والأراضي الزراعية مثلا) وذلك بمزيدمن الاستثمار خاصة في مجال البحثالعلمي.

2-3- التراكم الرأسمالي:

ونعني به الاستثمار الجديد أي عدم استهلاك جزء من إنتاج الاقتصاد القومي وتوجيهه لبناء طاقات إنتاجية، أي بناء مشروعات البنية الأساسية كالطرق والجسور والسدود ومشروعات الري والصرف، وكذلك إقامة المصانع والمنشآت بما تحتويه من آلات ومعدات وتجيهزات فنية،كل ذلك بهدف المساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي.

2-4- التقدم العلمي والتكنولوجي:

هذا العامل يعتبر من أهم العوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية، ولعلاالمخترعات التي حدثت في القرنين (18-19) في كل من إنجلترا والولايات المتحدة وما صاحبها من نمو اقتصادي لخير دليل على ما نقول كما أنه في الوقت الحالي أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي دور

كبيرفي النمو الاقتصادي، وأصبحت الدول التي "تعرف" تحقق نموا اقتصاديا أكبر وأسرع من الدول التي "تملك" مجرد الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية.

2-5- عوامل اجتماعية ومؤسسية:

فالنمو الاقتصادي يتطلب توافر مؤسسات مصرفية متطورة لتمويل الأنشطة الاقتصادية، كما يتطلب تعليما عصريا قائما على البحث والتطوير أكثر من مجرد التلقين، كما يتطلب الاستقرار السياسي والاجتماعي وتماسك نسيج المجتمع.

المطلب الرابع: نظريات النمو الاقتصادي

تسعى النظريات إلى تفسير مصادر النمو الاقتصادي، ولا سيما دور تراكم رأس المال الذي يعود إلى عهد آدم سميث أب المدرسة الكلاسيكية 1776، أي أنَّ النظريات كلها اهتمت بالبحث في العوامل المسببة في النمو الاقتصادي.

1- النظرية الكلاسيكية:

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم آدم سميث ودافيد ريكاردو، وروبرت مالثوس، لقد اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل، الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج وبالتالي في التطور والتنمية، وسوف نتناول أفكار رواد الكلاسيك كل على حدة كالآتي:

1-1- آدم سميث Adam smith:

يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجدداً ذاتياً، ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل(التخصص) يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخول، ويترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار والاستثمار، ويمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك لنمو الدخل وينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث التراكم الرأسمالي-الذي أصبح ممكناً عن طريق التقسيم السابق للعمل والتخصص- يأخذ صورة سلع ومعدات أفضل.

غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو، ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلا عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى، والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، وتتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد.[1]

[1]- محمد عزيزعجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004،ص 344.

1-2- ديفيد ريكاردو(David Ricardo):

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلايسكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية.

فيرى ريكاردو أن تزايد الأجور والريوع يؤدي إلى ارتفاع سعر القمح وبالتالي إلى انخفاض الأرباح، فقد كان اهتمام ريكاردو بالتوزيع يفوق اهتمامه بالنمو(أو الزيادة في الثروة)، لكنه يتفق مع آدم سميث في أن التراكم الرأسمالي هو الذي يقود عملية النمو.

1-3- روبرت مالثوس(Robert Malthus):

يرى "مالثوس" وجود علاقة بين النمو السكاني والكمية المعروضة من الأغذية، ويعلل ذلك بالقول: إذا تم ترك النمو السكاني حرا، فإن الزيادة في عدد السكان سيفوق الزيادة في رأس المال، ومن ثم ستتعدى الزيادة في عدد السكان الزيادة في وسائل المعيشة، وقد نظر كل من ريكاردو ومالثوس إلى الزيادة في النمو السكاني وانخفاض تراكم رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، واعتبروه قيدا على عملية النمو الاقتصادي.[1]

- **من أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية مايلي:**[2]
  - ✓ الأرباح مصدر للادخار.
  - ✓ الإدخارات تتوجه كلها للاستثمارات.
  - ✓ قوانين غير واقعية.
  - ✓ سياسة التجارة الحرة الضعيفة.
  - ✓ إهمال النظرية للقطاع العام.
  - ✓ أهمية محدودة للتكنولوجيا.
  - ✓ تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح.

[1] – ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**،الجزء الأول، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013،ص ص75- 76 .

[2] – مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 64-66.

2- النظرية الماركسية

تقوم نظرية الماركسيين على اعتبار أن العالم يتحرك وفق نواميس وقوانين مادية يمكن اكتشافها وهي التي تنتج أشكالا من التنظيمات الاجتماعية تتغير وتتجدد باستمرار، ويرى كارل ماركس في شأن التنمية الاقتصادية بأنها انتقال المجتمع من نظام إنتاجي معين إلى نظام آخر خير منه وذلك عن طريق الملكية العامة للدولة، كما يعتمد في تحليله على:

- ✓ القيمة: فيرى أن العمل هو أساس كل القيم، ويرى بأن العمل هو سلعة تباع وتشترى والقيمة تتحدد بكمية العمل الممكن.
- ✓ فائض القيمة: يرى كارل ماركس أن العامل ينتج سلعا تحتوي على كمية من العمل أكبر من تلك اللازمة.
- ✓ التراكم والتوزيع: لا يقوم بها إلا أصحاب الملكيات الذين يحصلون على فائض القيمة.

- **وجهت للنظرية الماركسية عدة انتقادات أهمها:**

لقد وجهت انتقادات عديدة للنظرية الماركسية لأنها لم تكن مبنية على أسس منطقية فرغم وجود تكنولوجيا وتألية للإنتاج إلا أن العمال بقوا في أماكنهم(لاوجود للبطالة)وازدادت أجورهم(لا وجود لحالة حد الكفاف) ففناء الدول التي تتبع الرأسمالية لم يرد بالمرة، إذ أن طبقة العمال تعايشت مع طبقة الرأسماليين بعد أن أخذت لها بعض الحقوق، كما أن التاريخ بين الرأسمالية من تقع في أزمة (اقتصادية، مالية،..) إلا وتخرج منها وربما لا أدل على ذلك أزمة بداية الألفية الثالثة، على عكس الاشتراكية التي ما لبثت أن سقطت فلم تقم إلى حد الساعة، إلا من بعض الدول التي بقيت متمسكة بأفكارها.[1]

3- النظرية النيوكلاسيكية[2]

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر برزت المدرسة الكلاسيكية المحدثة Neoclassic، والتي اهتم روادها مثل مارشال بتكوين رأس المال، وقد ركز هؤلاء في ذلك على المزايا المتحققة من نمو متوسطنصيب الفرد من الدخل القومي حيث اعتبروا تعميق رأس المال وتزايد نسبة $\frac{K}{L}$مصدرا هاما لهذه المزايا والتي تستمر حسب رأيهم حتى يتساوى عائد رأس المال مع سعر الفائدة الحقيقي.

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012،ص ص30-31.

[2]- معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، صص 373-374.

وتشير هنا إلى أن مع تطبيق قانون العوائد المتناقصة (الحدية) فإن التعميق الأولي لرأس المال يرفع من معدل عائد رأس المال ولكن بعد ذلك يتناقص هذا المعدل فمثلا عند بناء خطوط اتصالات أو شبكة سكك حديد تظهر العوائد العالية ومن ثم تهبط هذه العوائد مما يؤكد ذلك هو ارتفاع معدل الأجر للعمال الماهرين المطلوبين عند تعميق رأس المال وسيكون لكل عامل رأسمال أكبر فيرتفع ناتجة الحدي غير أن معدل الأجر سيرتفع أيضا مع تزايد الناتج الحدي للعمل، وهنا يمكن أن يصل الاقتصاد إلى حالة من الاستقرار أو الثبات في غياب التجول التكنولوجي فتتوقف عملية تعميق رأس المال ويتحدد النمو، وذلك لأن في حالة الاستقرار أشار الكلاسيك المحدثون إلى أن توسيع رأس المال مع نمو عرض العمل ومع غياب التقدم التكنولوجي يؤدي إلى تناقص العوائد وهذا ما يسود حسب رأيهم حتى مععدم زيادة من عرض العمل.

ويمكن القول بصورة عامة، إن الفكر الكلاسيكي المحدث حول النمو الاقتصادي قد اعتمد على عدة شروط والتي منها:

- ✓ توافق الاستقرار السياسي مع رغبة المجتمع في التنمية.
- ✓ ارتفاع ميل الادخار لدى السكان.
- ✓ توافر عرض العمل الماهر مقرونا بخيرات إدارية متطورة.
- ✓ شيوع الروح التنافسية فيما بين عدد كبير من وحدات الإنتاج المتلائمة لبعضها من حيث الحجم.
- ✓ قابلية موارد الإنتاج على التجزئة والانتقال.
- ✓ دعم آلية السوق وحرية حركات الأسعار وكفاءة تخصيص الموارد والمنتجات.

من بين أهم نظريات النيوكلاسيكية مايلي:

- **نظرية شومبيتر:**

تقوم نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي على أساس أن المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الآخرين ولذا فإن النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسيين هما: المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانيات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد، تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن إستاتيكي، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية، ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم التدفق النقدي.[1]

[1] – سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 17.

- **من بين الانتقادات التي وجهت للنظرية النيوكلاسيكية أهمها مايلي :**[1]

✓ التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لاتقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.

✓ القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ماهو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

✓ الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ماقد يحدث على المدى الطويل.

✓ افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية خاصة بعد الثلاثينات من القرن العشرين.

4- النـظريـة الكـنزيـة

اهتم كينز بالشروط اللازمة لنمو الاقتصاد القومي، وأعتبر أن الطلب الفعال في مقدمة الشروط اللازمة للنمو، ويشير الطلب الفعال في التحليل الكنزي إلى ذلك الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وقد حددت هذه النظرية العلاقة بين الاستثمارات ونمو الدخل القومي، وعرَّف هذه العلاقة بالمضاعف والأخير سن أثر زيادة الاستثمار في الدخل القومي، وحدد هذه العلاقة بالصيغة الآتية:

$$\mathbf{M = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{1}{MPC}}$$

حيث M المضاعف وMPC الميل الحدي للاستهلاك MPS الميل الحدي للادخار، كما بين التحليل الكنزي أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار، أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك.

$$\mathbf{MPS = 1 - MPC}$$

$$\mathbf{M = \frac{1}{1 - MPC}}$$

$$\mathbf{MPC = 1 - \frac{1}{M}}$$

وبمعنى آخر إن هناك ارتباطا بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك، وتتحدد آلية النمو بان الدخل القومي يتكون من مجموع الدخول الفردية، كما أن الاستثمار في إطار عملية النمو يتحول إلى دخول فردية أيضاً تنفق ويتحول جزء منها إلى دخول جديدة وهكذا، وتكون حصيلة هذه العملية أن الزيادة النقدية في الدخل القومي تكون أكبر من الاستثمارات

[1] – أحمد عارف العساف،محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2011، ص75.

التي بدأت بها عملية النمو، ولذا يتم ادخار الجزء الآخر من الدخل ولا يسهم في زيادة الدخل القومي، مما يشير هذا التحليل إلى أن الدخل النقدي سوف يزداد مقدار الاستثمارات الموظفة مضروبا بالمضاعف، ويتحدد الأخير بقيمة الميل للاستهلاك، إذا كلما ارتفعت قيمته زادت قيمة المضاعف.

وتتطلب هذه الآلية توافر طاقات إنتاجية في النشاط الاقتصادي غير مستغلة وكذلك وجود قوة عاملة غير موظفة، ثم سيادة سعر للفائدة يشجع حالة الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الوطنية، ويقصد بسعر الفائدة المشجع ذلك يتحقق فيه فرق عجز مقارنة بالعامل الحدي لرأس المال.[1]

- **الانتقادات الموجهة للنظرية الكنزية:** إن الانتقادات الموجهة للنظرية الكنزية فيما يخص تفسير النمو الاقتصادي تتمحور في الانتقادات الموجهة لنموذج هارود–دومار، حيث بالرغم إلى ما توصل إليه هذا النموذج من نتائج إلا أنه تعرض لعديد من الانتقادات، والتي مفادها أن بعض الاستنتاجات تعتمد على فرضيات تجعله غير واقعي، وذلك كما يلي:[2]

✓ أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ونسبة رأس المال على النتائج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

✓ كما أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيراتالتقدم التقني.

✓ أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

✓ أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال(k/y) والمعامل الحدي لرأس المال$(\Delta k/\Delta y)$ غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

من الضروري إشارة هنا إلى أن أحدى خصائص النموذج الأساسية، والذي تعرض بسببها إلى انتقادات في السنوات الأخيرة من قبل نظرية النمو الداخلية هي تأكيده بان الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال، تاركا معدل النمو طويل الأجل دون تغيير حيث أن هذه الفكرة تعتمد على انخفاض إنتاجية رأس المال.

أما من حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم وذلك للأسباب التالية:

[1]– سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، صص322–323.

[2]– مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 76–77.

- ✓ اختلاف الظروف الاقتصادية بين البلدان النامية والدول المتقدمة، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلدان المتقدمة من الدخول في حالة ركود طويلة الأجل ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع التي تحتاجها الدول النامية.
- ✓ إن مثل هذه النماذج تتميز بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال، وهذا ما يتعارض مع أوضاع الدول النامية، حيث تتميز بمعدلات ادخار ورأس مال منخفضة.
- ✓ إن النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل، في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية.
- ✓ النموذج يفترض اقتصادا مغلقا، في حين أن اقتصاديات الدول النامية تكون غالبا مفتوحة على العالم الخارجي.
- ✓ يفترض هذا النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار في الواقع متغيرة باستمرار.
- ✓ الفرضيات التي يعتمد عليها النموذج غير واقعية، ولذلك فاستخدامات هذا النموذج محدودة في الدول النامية.

4- نظـرية النمـو الجديدة

إن نظرية النمو الجديدة توفر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي، النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج،إن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق، وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى سولو والذي يعرف بمتبقي سولو، وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولدت وفرات خارجية وتحسن في الإنتاجية، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد.[1]

- **وجهتللنظرية الجديدة الداخلية بعض الانتقادات وأهمها مايأتي:**

أن أحد أهم عيوبها هي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية، وان النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يُعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الإرتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة، وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن أمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر، والدراسات التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع.[2]

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2]- المرجع نفسه،ص 81.

خلاصـــــة الفصل

تمثل السياسة المالية أداة أساسية لا غنى عنها في المالية العامة الحديثة حيث تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة، والتي تهدف إلى تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار والاستهلاك وتوظيف الموارد الإنتاجية وعدالة التوزيع والدخل.

أما النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، فهو نتيجةجملة من العوامل ترتكز بالأساس في عوامل الإنتاج إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي وانطلاقا من تطور نظريات النمو والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت النظريات التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، إلا أن التحليل الكنزي ومن ثم نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو من خلال سياستها المالية في شكل الإنفاق.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة{1990-2017}

تمهيد

تمثل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي موضعاً بالغ الأهمية في العديد من الدول النامية، فالسياسة المالية السليمة يمكن أن تكون مفيدة في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك لسهولة استعمال أدواتها.

وقد قامت الجزائر كبقية الدول النامية على تحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي، ويقتضي ذلك في التعرف على مختلف القنوات التي يمكن من خلالها أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية (الإيرادات العامة)، وسياسة النفقات العامة وسياسة الميزانية العامة، أن تؤثر على النمو بشكل مفصل إلا أن هذا لا يعني أنها مستقلة عن بعضها البعض، فمثلا تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي يعتمد على كيفية إنفاق الإيرادات الضريبية وكذا على كيفية تأثير الضرائب على التوازن العام للميزانية.

من خلال ما سبق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تحليل أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة {1990 – 2017}.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة {1990 – 2017}.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة {1990-2017}

في هذا المبحث سيتم تحليل تطور أداء السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة{1990-2017}، والتي شهدت اعتماد الجزائر على برامج تنموي{1990- 2014}، والإصلاحات الضريبية من{1990-1999} بحيث تعمل على إدراك التأخر المسجل خلال الفترة المدروسة وإلى تحقيق تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدانة النتائج المحققة ودفع عجلة التنمية والنمو.

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة {1990-2017}

تولي الجزائر كباقي دول العالم الثالث أهمية كبيرة للسياسة المالية من أجل تحقيق التنمية والنمو وبذلك فهي تركز في سياساتها المالية على هدف النمو الاقتصادي وهذا ما يقودنا إلى دراسة واقع السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري وهذا ضمن الفترة المدروسة حيث سوف نتطرق إلى تطور السياسة المالية من خلال تقسيم هذا المطلب غلى ثلاث فروع كالآتي:

1- تطور النفقات العامة خلال الفترة{1990-2017}

يمكن تحصيل مختلف المعلومات المتعلقة بتطور النفقات العامة في الجزائر من خلال تقسيمها إلى مراحل:

1- 1- السياسة الإنفاقية العامة في ظل الإصلاحات{1990-1998}:

اتبعت الجزائر سياسة مالية تقشفية خلال الفترة الإصلاحات الاقتصادية مما أدى إلى نمو متواضع في النفقات الاسمية، وانخفاض النفقات الحقيقية في بعض السنوات 1990، 1993، 1994، 1996، 1998، وهذه السياسة كانت بهدف تخفيض عجز الموازنة وتخفيض معدلات التضخم المرتفعة، وذلك عن طريق تقليص نفقات التوظيف والمستخدمين، تجميد الأجور، خفض معدلات التحويلات الاجتماعية وإعانات الدعم حتى بالنسبة للمواد الأساسية والأدوية، وذلك بالتخلي المتواصل عن دعمها عن طريق ميزانية الدولة، وهو ما كانت تطلبه السياسة المالية التقشفية في مجال النفقات والتي كانت هدفها الأساسي هو تحقيق فائض في الميزانية لتوجيهه لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والبنوك، وكذا التخفيف من عبء المديونية الداخلية والخارجية، كما مس هذا التقشف التخفيض من التحويلات الاجتماعية لصالح السكان وكذا الاستثمارات، وبشكل عام يمكن القول بأن جميع التدابير والإجراءات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي في جانب الموازنة العامة كانت تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال تقليص حجم النفقات وزيادة فعالية النظام الضريبي في الرفع من الحصيلة الضريبية، ولقد حققت هذه البرامج عدة نتائج إيجابية للاقتصاد الجزائري كتحسس المؤشرات الاقتصادية

الكلية، إلا أنها خلفت آثار سلبية وخيمة في الجانب الاجتماعي كارتفاع معدل البطالة والفقر، وبالتالي في هذه الفترة لم يكن هناك تزايد حقيقي للنفقات العامة إلا في بعض السنوات.[1]

الجدول رقم {1}: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة {1990-1998}

الوحدة: مليار دج

السنـــــوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
مجموعالنفقات العامة	136.50	212.10	420.10	476.70	566.40	759.40	724.60	845.60	876.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dzتم الإطلاع عليه في 14:25/2019-05-25.

يمكن تلخيص معطيات الجدول في منحنى كالآتي:

الشكل رقم{1}:تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة{1990- 1998}

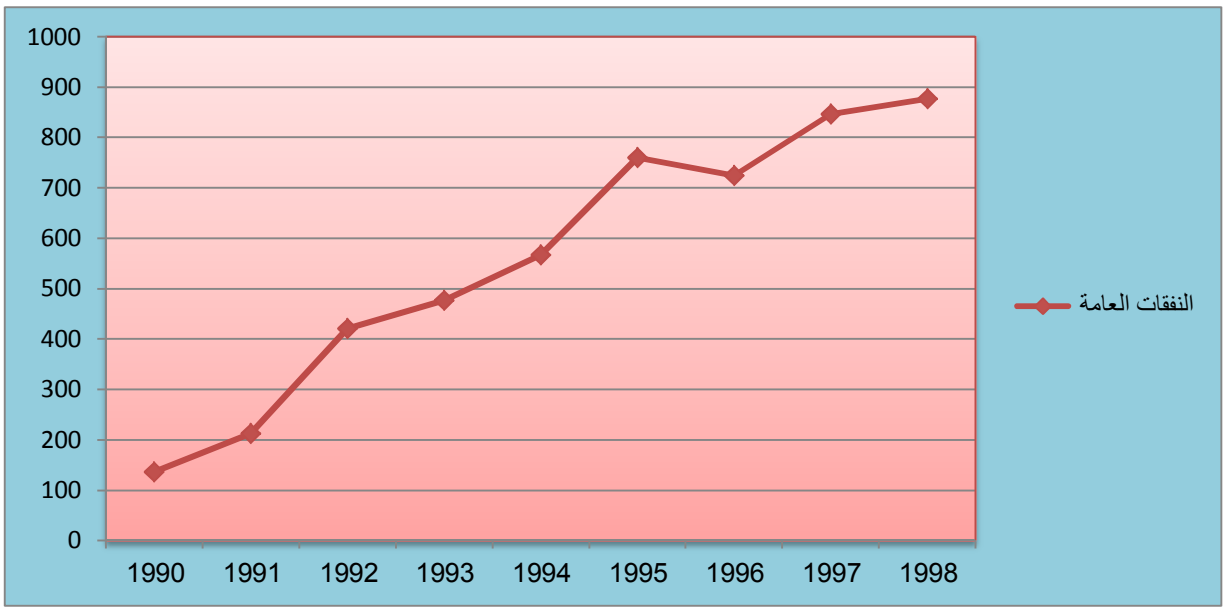

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على المعطيات الجدول{1} وباستخدام برنامج Excel.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن النفقات العامة كانت متواضعة في سنة 1990 إذ بلغت 124.50 مليار دج وتزايدت بمعدلات مترفعة إذ تصل إلى 759.40 مليار دج سنة 1995، أي تضاعفت أربع مرات وقد استمرت

[1]- أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)**،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015/2014،ص 240.

هذه الزيادة في النفقات العامة إذ بلغت سنة 1998 مبلغ 876.0 مليار دج أي بنسبة زيادة تقدر ب49% مقارنة بنسبة 1995.

1-2- تطور النفقات العامة خلال الفترة {1999- 2014}:

وتميزت هذه الفترة بمرحلة البرامج التنموية{1999-2014} شرعت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل، وقد تجلت هذه السياسة التوسعية في النفقات العامة للفترة{2001-2014} في برامج الاستثمارات العمومية كما يلي:

1-2-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي {2001- 2004}:

عند مطلع سنة 2000 برزت هناك مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري بعد ارتفاع أسعر النفط مما أدى إلى زيادة المداخيل المالية بما يساهم في دعم وتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:[1]

أ- تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

هو عبارة عن دعم يقدم للاقتصاد بهدف تدعيم التنمية الاقتصادية والنمو وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي وطبيعة اقتصادية، وقد تم اعتماد هذا البرنامج سنة 2001 حيث رصد له غلاف قدره 525 مليار دج.

وبعد التعديلات في الاعتمادات المالية السابقة المخصصة لهذا البرنامج ارتفعت قيمته لتصل إلى 1216 مليار دج كملحق تكميلي للمشاريع السابقة وإضافة لأشغال جديدة لم تكن قيد الإنجاز، إضافة إلى إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولاية من الجنوب بغلاف مالي قدره 25 مليار دج.

ب- أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي{2001-2004}:

من أهم الأهداف التي تسعى هذا البرنامج لتحقيقها مايلي:

- ✓ تحسين أداء مستوى النمو.
- ✓ القضاء على الفقر والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين.
- ✓ تدعيم البنية التحتية.

لذا فقد جاء هذا البرنامج لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطن وهذا من خلال مناصب الشغل والحد من البطالة.

[1]- سفيان دلفوف، السلام عطاطاش، **أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف، 11 مارس 2013، صص 58-59.

ج- التخصيص القطاعي لإعتمادات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004:

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية والفلاحية، تقوية الخدمات العمومية وغيرها، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسسية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم هذا البرنامج إلى أربعة برامج أساسية كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

الجدول {2}: يمثل البرامج الأساسية التي تضمنها برنامج دعم الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة{2001-2004}

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع%
الأشغال الكبرى	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
التنمية المحليةوالبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.5	20.3	225.5	12.0	65.4	%12.4
الإصلاحات الاقتصادية	30.0	15.0	00	00	45.0	%8.6
المجموع	213.0	178.3	113.2	20.5	525.0	%100

الشكل الآتي يلخص معطيات الجدول السابق للبرامج الأساسية التي تضمنها دعم الإصلاح الاقتصادي في الجزائر2001-2014:

[1]- علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**، أبحاث المؤتمر الدولي: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشهورة والثبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة،25-28 يناير 2015، ص 05.

الشكل رقم {2}:البرامج الأساسية التي تضمنها برنامج دعم الإصلاح الاقتصادي في الجزائر{2001-2014}

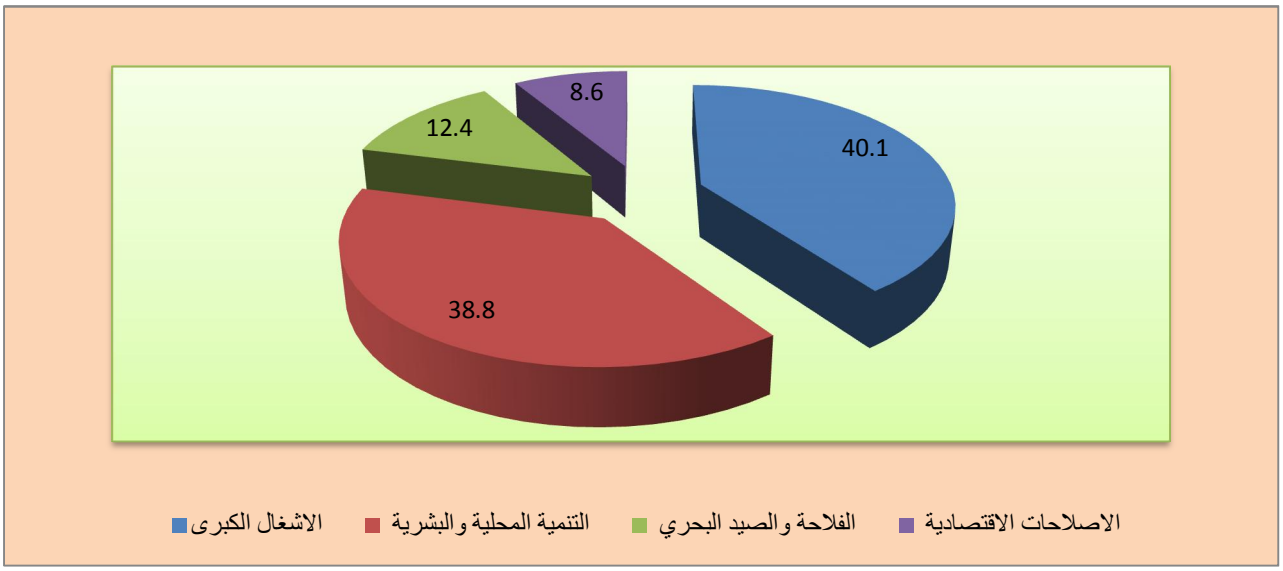

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم{2}وباستخدام برنامج Excel.

يتضح من خلال البيانات السابقة أن الدولة أعطت أهمية خاصة للأشغال الكبرى والتنمية المحلية والبشرية، حيث خصصت ما يقارب 210.5 و204.2 مليار دج على التوالي، وقد كان من أهم نتائج هذا البرنامج مايلي:[1]

✓ تحقيق معدل نمو اقتصادي قدرب3.8% في المتوسط من خلال هذه الفترة مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر ب6.8%.

✓ تراجع ملحوظ في معدل البطالة من29% في بداية الفترة إلى أقل من24 % عند نهاية الفترة.

✓ إنجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس والمستشفيات والشروع في توسيع شبكة الطرق.

✓ تقلص المديونية العمومية الداخلية منى1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

1-2-2- برنامج دعم النمو الاقتصادي {2005-2009}:

خلال فترة 2005- 2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو حيث يعتبر انعكاس للسياسة الاقتصادية ومكمل لسياسة الإنعاش الاقتصادي ولقد جيء بهذا البرنامج خصيصا لتحسين المستوى المعيشي للسكان وتطوير الهياكل القاعدية التي تم تجسيدها في برنامج الإنعاش الاقتصادي.

[1]- علام عثمان، مرجع سابق، ص 31.

أ- تعريف برنامج دعم النمو الاقتصادي{2005-2009}:

يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الانعكاس الاقتصادي بشكل أساسي إلى وضع حجم اكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو و الحد من البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية[1]، وهو من بين أضخم المخططات التي شرعت الجزائر في تنفيذها استعمالا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حيث خصص له مبلغ مالي يقدر ب 8750 مليار دج أي ما يعادل 114 مليار دولار وهو يتضمن مخصصات ما تبقى من برنامج الإنعاش الاقتصادي 1216 مليار دج بالإضافة إلى برنامج تنمية المناطق الجنوبية بقيمة 377 مليار دج، وبرنامج تنمية الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، وبرنامجا تكميليا موجها لامتصاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار دج.[2]

ب- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو {2005- 2009 }:

ومن أهم أهدافه البرنامج التكميلي لدعم النمو وهي كما يلي:[3]

✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال الفترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبي على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل منتجاتها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني .

✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط المعيشة لأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

✓ تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي،إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادي في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيا كما أن البنية التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج .

[1]- عبد المجيد قدي، **المدخل للسياسات الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003،ص 31.

[2]- ساعد بن فرحات، عباس وداد، **فعالية سياسات التشغيل في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف، 11 مارس 2013، ص05.

[3]- نبيل بلوافي، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، الشلف، 12 ديسمبر2012، ص 253.

✓رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أن نتيجة لعدد من العوامل والظروف التي من بينها تحديث الخدمات العامة تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية و البنية التحتية.

ج- التخصيص القطاعي الإعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة{ 2005- 2009}:

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر ب 21114 مليار دج مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعي والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول{3}: يمثل البرامج الأساسية التي تضمنها البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة {2005-2009}

الوحدة: مليار دج

القطاعات	حجم الإعتمادات	النسب
تحسين معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشات الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر : رئاسة الحكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو.

الشكل رقم{3}:البرامج الأساسية التي تضمنها البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة {2005-2009}

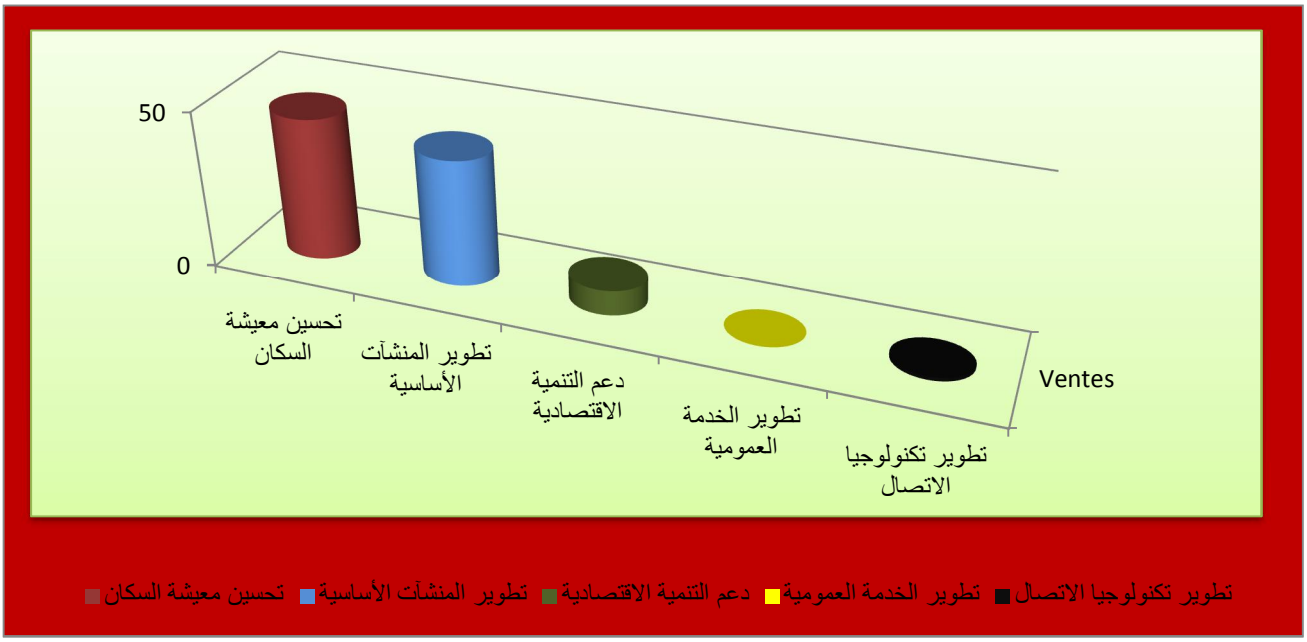

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم{3}وباستخدام برنامج Excel.

وبما أن أية إستراتيجية تنموية لا بد أن تحقق الإنصاف من خلال تعزيز المساواة وتقليص الفوارق بين الأفراد،ونتيجة لذلك تم اعتماد برنامجين إضافيين أساسين خلال هذه الفترة بهدف تسريع وتيرة التنمية تمثل أساسا في:[1]

✓ اعتماد برنامج تكميلي في جانفي 2006 لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ بلغ 377 مليار دج.

✓ اعتماد برنامج تكميلي لفائدة مناطق الهضاب العليا في فيفري 2006 بمبلغ إجمالي قدر بحوالي 693 مليار دج مع نهاي 2009، كما تم خلال هذه الفترة إجراء عمليات إعادة التقييم لمشاريع التي لحقت ببعض المشاريع الأخرى.

1-2-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي {2010 – 2014}:

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة المعمار الوطني التي أطلقت قبل 10سنوات حيث جاء هذا البرنامج لاستعمال مسار التنمية الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ سنة 2001، ونظرا لتأخر في انجاز بعض المشاريع المندرجة ضمن المخططات الخماسي 2005 2009 والسعي من أجل إحداث حركية تنموية بين مختلف مناطق البلاد.

[1] – علام عثمان، مرجع سبق ذكره،ص 62.

أ- تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي{2010 – 2014}:[1]

هو إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000 وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنع الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة و المحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة.

رصدت ضمن هذا البرنامج الخماسي{2010- 2014} مبالغمالية هامة بلغت 286 مليار دولار وهو ما يمثل 212214 مليار دينار وهو يشمل :

- ✓ برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 بمبلغ 9680 ماليا دينار يعادل 130 مليار دولار.
- ✓ برنامجا جديداً بمبلغ 11534 مليار دينار أي 155مليار دولار.

ب- أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي :

لقد سعت الدولة من خلال هذا البرنامج لتحقيق أهداف عديدة أهمها:

- ✓ دعم تنمية الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الصناعية.
- ✓ تنمية الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعة.
- ✓ تطوير اقتصاد المعرفة.
- ✓ مواصلة تطوير المنشات القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية.
- ✓ تحسين التنمية البشرية.

ج- التخصيص القطاعي لإعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة{2010 – 2014}:

إن المبلغ المخصص للبرنامج يقدر ب 21214 مليار دينار مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج أساسية تم تقسيمها إلى برامج فرعية والجدول التالي يوضح ذلك :

[1] - زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 06 جوان 2017، صص 220- 221.

الجدول{4}: البرامج الأساسية التي تضمنها برنامج توطيد النحو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة {2010 -2014}

الواحدة: مليار دينار

القطاع	حجم الاعتمادات	النسب
التنمية البشرية	10122	%49.5
توطيد البنية التحتية	6.448	%31.5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	%8.1
التنمية الاقتصادية	1566	%7.6
الحد من البطالة	360	%1.7
البحث العلمي	250	%1.6
المجموع	20412	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010.

الشكل رقم{4}:البرامج الأساسية التي تضمنها توطيد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة{2010-2014}

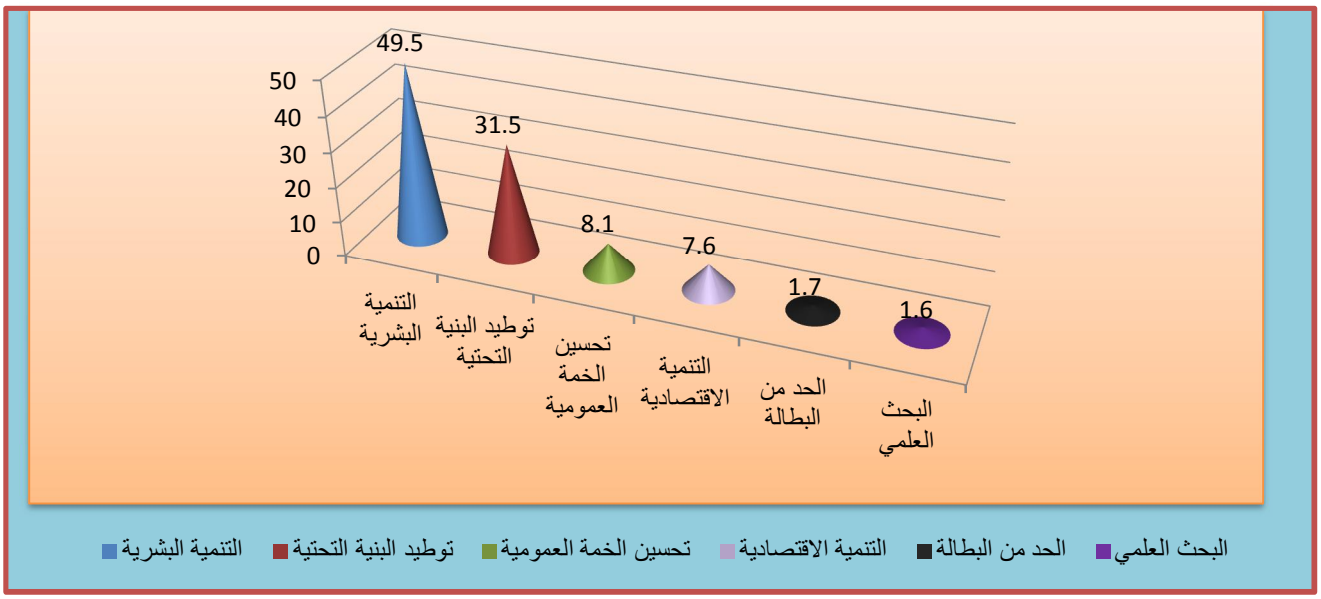

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول{4}وباستخدام برنامج Excel.

الجدول{5} تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة{1999-2014}

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي النفقات العامة	961.7	1178.1	1321.0	1550.6	1752.7	1891.8	2052.0	2453.0
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي النفقات العامة	3108.5	4191.7	4246.3	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سبق ذكره.

الشكل الآتي يلخص معطيات الجدول السابق:

الشكل{5}: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة{1999-2014}

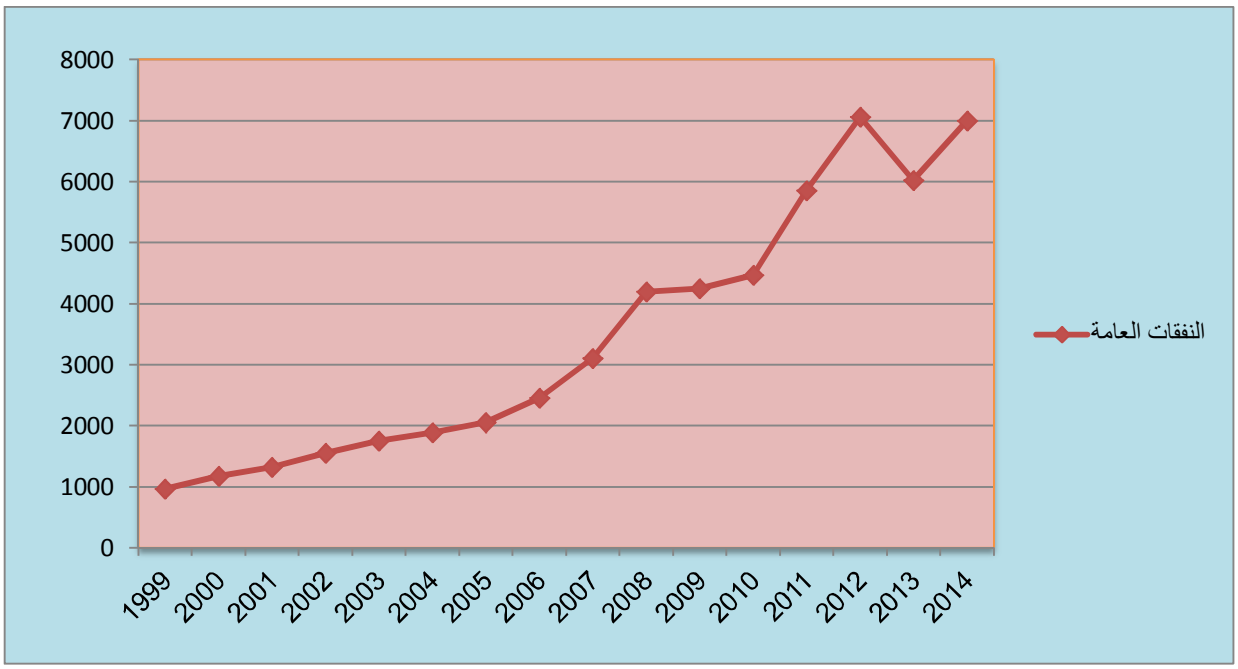

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول{5} وبإستخدام برنامج Excel.

تمثل هذه الفترة{1999-2014} مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش{2001-2004}، والبرنامج التكميلي لدعم النمو{2005-2009} وكذا الشروع في تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وخلال هذه الفترة حدثت زيادة متسارعة للنفقات العامة الذي انتقلت من 961.7 مليار دج سنة 1999 إلى 1891.8 مليار دج سنة 2004 وإلى 4246.3 مليار دج سنة 2009، ثم إلى 6995.7 مليار دج سنة 2014، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد انخفاضها سنة 1998 حيث انتقلت من 12.07$ للبرميل

خلال هذه السنة وإلى 27.72$ للبرميل سنة 2000 ثم إلى 92.27$ للبرميل سنة 2008 لتصل إلى 102.5$ للبرميل سنة 2011، وكذا قيام السلطات بتسطير برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي والتي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد، ففي سنة 2001 ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام بنسبة 2.7% تقريبا وهذا راجع إلى ارتفاع نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1-3- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة{2015-2017}:

الجدول التالي يوضح لنا تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة{2015-2017}:

الجدول{6}: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة{2015-2017}

السنوات	2015	2016	2017
إجمالي النفقات العامة	7656.3	7297.4	7389.3

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر،التقرير السنوي 2017: **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2018، ص 144، تم الإطلاع عليه في 25-05-2019، 14:25.

الشكل رقم{6}: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة{2015-2017}

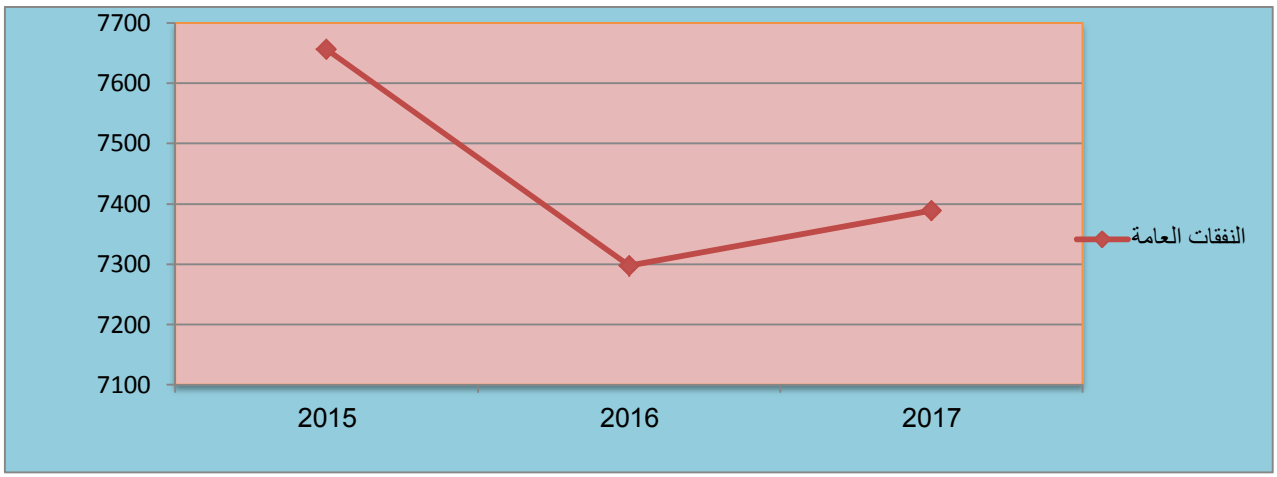

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول{6}وباستخدام برنامج Excel.

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين، أن النفقات العامة سجلت ارتفاعا طفيفا في سنة 2016 بمبلغ 7297.4 مليار دج مقارنة ب2015 التي سجلت 7656.3 مليار دج، وفي سنة 2017 استقرت النفقات الكلية للميزانية نسبيا، إذ لم ترتفع سوى ب1.3%، مقابل تراجع ب4.7% في 2016، من حيث المبلغ استقرت هذه النفقات عند 7389.3 مليار دج، مقابل 7297.4 مليار دج في 2016، نتج هذا الارتفاع الطفيف بصفة كاملة عن الزيادة في النفقات الجارية(3.8%)، نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، انخفضت النفقات الكلية في سنة 2017 إلى 39.1%، مقابل 41.9% في سنة 2016، بالمثل عرفت النفقات الكلية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات انخفاضا، لتبلغ 48.3% مقابل 50.7%في 2016.

2- تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة{1990-2017}

بعد التعرف على تطور النفقات العامة في البلاد خلال السنين المحصورة 1990-2017، من الضروري بإمكان التعرف كذلك على تطور الإيرادات العامة الممولة لهذه النفقات ولقد عرفت الإيرادات العامة تذبذبا خلال الفترة المدروسة بنسب مختلفة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول{7}:يمثل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة{1990-2017}

الوحدة: مليار دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
إجمالي الإيرادات العامة	152.5	248.9	311.8	313.8	477.81	611.7
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي الإيرادات العامة	825.1	925.6	774.5	950.5	1578.1	1505.5
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الإيرادات العامة	1603.2	1974.4	2229.7	3082.6	3639.8	3687.69
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الإيرادات العامة	5190.5	3676.0	4392.9	5790.1	6339.3	5957.9
السنوات	2014	2015	2016	2017		
إجمالي الإيرادات العامة	5738.4	5103.1	5042.2	6182.8		

المصدر:بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصاء، مرجع سبق ذكره.

وعلى بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012:**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2013، ص244، والتقرير السنوي2015:**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2016، ص159، و**التقرير السنوي 2017**،مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم{7}: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة{1990-2017}

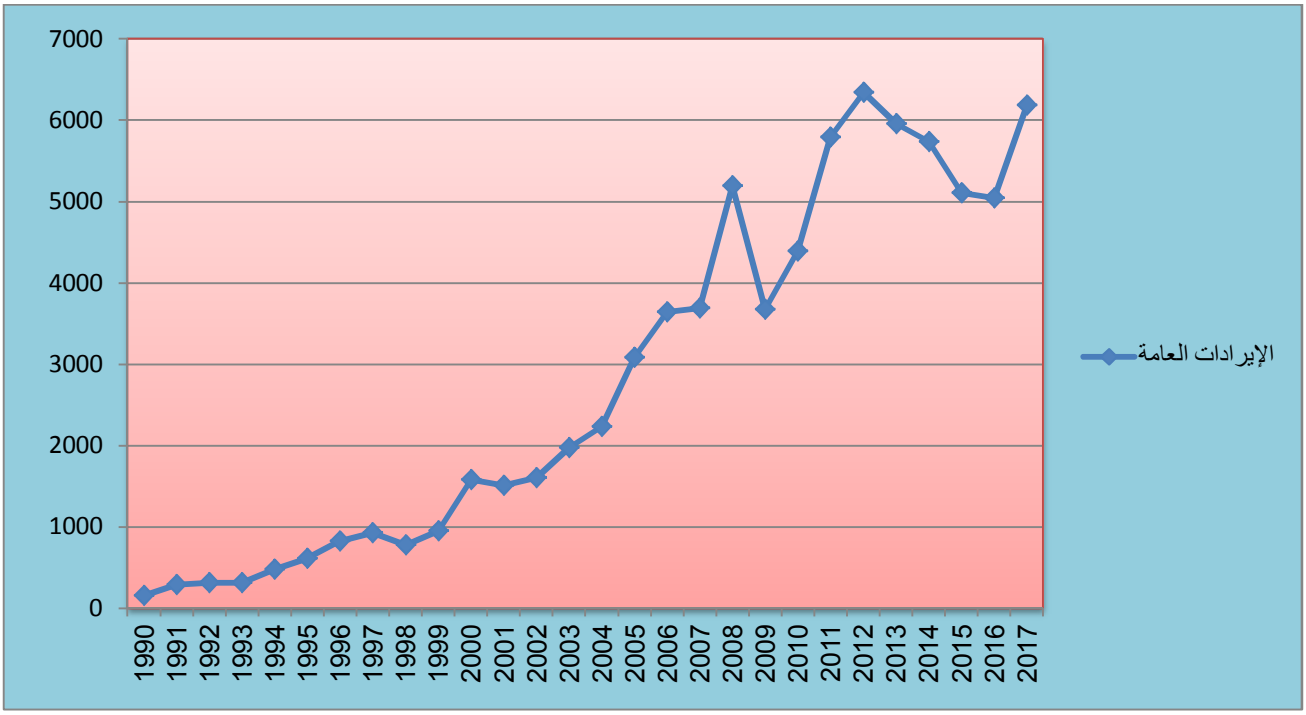

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول{7} وباستخدام برنامج Excel.

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ أن الإيرادات العامة عرفت تزايدا مستمرا من 116.40 مليار دج سنة 1989 إلى غاية 1997 التي حققت 926.6 مليار دج ثم انخفضت سنة 1998 حيث سجلت 774.5 مليار دج ثم عاود لارتفاع ليتصل إلى أعلى قيمة لها 5190.5 مليار دج سنة2008 ثم تتراجع في سنتي 2009 و2010 لتصل إلى 3676.0 مليار دج 4392.9 دج على التواليومن ثم تعاود الارتفاع لتصل إلى أعلى قيمة لها 6182.8 مليار دج سنة 2017 مقارنة ب5970.1 مليار دج سنة2011، ومن أجل تحليل الجدول نقسم فترة تطور الإيرادات العامة إلى ثلاث فترات كالآتي:

2-1- تطور السياسة الإيرادية خلال الفترة{1990-1999}:

شهدت الإيرادات العامة تزايدا معتبرا نظرا للإصلاحات والتحسينات التي أدخلتها الجزائر على نظامها الضريبي:[1]

- ✓ زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى33%.
- ✓ تم سنة 1994 إدخال الضريبة على القيمة المضافة بأربعة معدلات تتراوح بين 0%و4%والتي لعبت دورا كبيرا في توسيع القاعدة الضريبية.
- ✓ إعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات سنة1994، بهدف التخفيف من العبء الضريبي، حيث تم خفض معدل ضريبة الشركات من 42% إلى 38%، كما خفضت المعدل الحدي للضريبة على دخول الأفرادمن 70% إلى 50%.
- ✓ خفض الإعفاءات على ضريبة القيمة المضافة وزيادة معدلاتها.
- ✓ في سنة1995 تم إلغاء النسبة لضريبة القيمة المضافة وتحديدها ب21% كأقصى حد، كما أصبحت تمس كل من قطاع البنوك والتأمين والأنشطة المهنية والمنتجات البترولية.
- ✓ إعادة هيكلة تعريفة الاستيراد خلال عامي 1996 و1997 حيث خفضت عدد المعدلات فوصل إلى 5 معدلات تتراوح مابين 0% و40%.

كما شهدت هذه المرحلة ارتفاعا مستمرا في حصيلة الإيرادات البترولية بسبب ارتفاع سعر النفط العالمي سنة 1992، لكن في سنة 1993 عرفت حصيلة الإيرادات انخفاضا محسوسا بسبب انخفاض سعر البترول في السوق العالمي، لكن سرعان ما عادت إلى الارتفاع ابتداء من سنة 1994.

2-2- تطور السياسة الإيرادية خلال الفترة{1999-2017}:

يلاحظ من الجدول أن الإيرادات العامة هي في ارتفاع مستمر، ففي سنة 1999 بلغت الإيرادات العامة 950.5 مليار دج، ووصلت في سنة 2002 إلى 1603.2 مليار دج أي بزيادة قدرها 626.50 مليار دج خلال ثلاث سنوات أي بمعدل نمو قدره 65.87%، وفي سنة 2006 بلغت الإيرادات العامة 3639.8 مليار دج، وفي سنة 2008 بلغت إيرادات الميزانية5190.5 مليار دج مقابل 3687.69 مليار دج سنة 2007، فقد ارتفعت بنسبة 38.6% بينما بقيت تقريبا شبه راكدة في 2007، نتج هذا الارتفاع بنسبة 90.8% عن الزيادة في عائدات المحروقات، ثم ارتفعت من

[1]- وليد بشيشي، سليم مجلخ، **أثر السياستان النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد07، ديسمبر 2017، جامعة قالمة، الجزائر، 2017، ص ص 73-74.

3676.0 مليار دج سنة 2009 إلى 4392.95 مليار دج سنة 2010، وذلك نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات،ثم انخفضت إيرادات الميزانية العامة في سنة 2013 إلى 5957.9 مليار دج مقابل 6339.3 مليار دج سنة 2012 نتيجة انخفاض إيرادات المحروقات، وفي سنة 2016، بلغت إيرادات الميزانية 5042.2 مليار دج مقارنة بسنة 2015 التي بلغت 5103.1 مليار دج أي انخفاض قدره 60.9 مليار دج تجسد شبه الاستقرار هذا في إجمالي إيرادات الميزانية على الرغم من الانخفاض في إيرادات المحروقات 592.4 مليار دج، ثم ارتفعت سنة 2017، لتصل إلى 6182.8 مليار دج بسبب إرتفاع أسعار البترول الذي أدى إلى ارتفاع إيرادات المحروقات.

3- تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة{1990- 2017}

لقد كانت مشكلة الميزانية العامة من أهم المشاكل المالية التي كانت تعاني منها الجزائر خاصة بعد أزمة1986، لأنها كانت تعاني عجزا في الموازنة العامةوكانت من أهم النقاط المدرجة في إطار الإصلاحاتالاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي في بداية التسعينات، و لتحليل رصيد الموازنة العامة في الجزائر نستعينبالجدول التالي الذي يوضح لنا تطور العجز الموازني في الجزائر للفترة{1990-2017}:

الجدول{8}: يمثل تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة{1990-2017}

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة	الرصيد الإجمالي
1990	152.50	136.50	16.00	-
1991	248.90	212.10	36.80	-
1992	311.80	420.10	-108.30	-128.5
1993	313.94	476.70	-162.76	-192.8
1994	477.81	566.40	-88.59	-126.7
1995	611.70	759.40	-147.70	187.8
1996	625.10	724.60	100.70	87.1
1997	926.60	845.10	81.50	72.07
1998	774.50	876.00	-101.5	-108.2

1999	950.50	961.70	-11.2	-16.5
2000	1578.1	1178.1	400	398.8
2001	1505.5	1321.0	184.5	171.0
2002	1603.2	1550.60	52.6	10.5
2003	1974.4	1752.70	221.7	249.4
2004	2229.7	1891.80	337.9	436.0
2005	3082.6	2052.0	1030.6	896.4
2006	3639.8	2453.0	1186.8	1150.6
2007	3687.8	3108.5	579.3	456.8
2008	5190.5	4191.70	999.5	906.9
2009	3676.0	4246.30	-570.3	-713.1
2010	4392.9	4466.90	-74.0	-178.2
2011	5790.1	5853.60	- 63.5	168.6
2012	6339.3	7058.10	-718.8	-710.9
2013	5957.9	6024.10	-66.2	-143.7
2014	5738.4	6995.70	-1257.3	-1357.3
2015	5103.1	7656.30	-2553.2	-2621.7
2016	5042.2	7297.40	-2187.4	-2245.3
2017	6182.8	7389.30	-1206.5	-1662.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجداول{1-1}،{2-1}،{6-1}،{7-1}،{1-2}.

رصيد الميزانية= إجمالي الإيرادات العامة – إجمالي النفقات العامة.

الشكل رقم{8}: تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة{1990-2017}

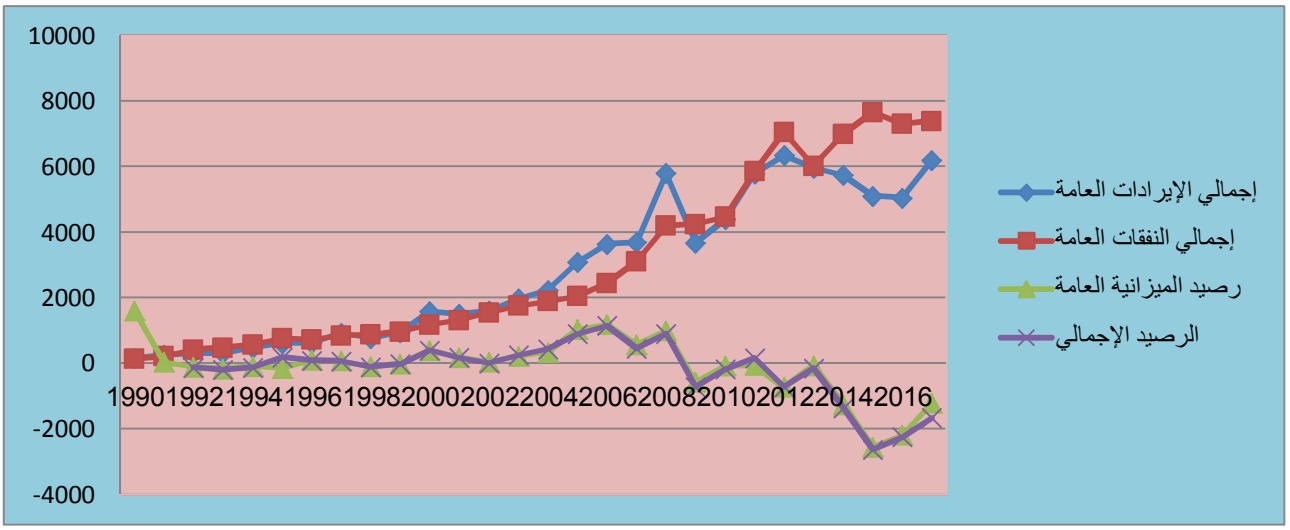

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول{8} وباستخدام برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق، تذبذبا في رصيد الميزانية أي في حالة فائض مرة وحالة عجز مرة أخرى، ولتحليل المعطيات نقسمها إلى فترات:

✓ **الفترة الأولى 1990-1995**: فلاحظنا في سنة 1990 وسنة 1991 قد سجل رصيد الميزانية العامة فائض حيث بلغ 16.00 مليار دج و 36.809 مليار دج على التوالي، كنتيجة للإصلاحات التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة وأيضاً إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 31.01% سنة 1990 و38.21% سنة 1991، ولكن هذا الفائض لم يستمر طويلا حيث ظهر العجز إبتداءاً من سنة 1992 بمقدار (108.27-) مليار دج إلى سنة 1995 بمقدار (147.70-) مليار دج، وهذا راجع إلى انخفاض أسعر النفط إضافة إلى ارتفاع النفقات العمومية خلال هذه الفترة.

✓ **الفترة الثانية 1996- 2001**: فخلال هذه الفترة رصيد الميزانية العامة بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى ففي سنة 1996 وسنة 1997 فحقق رصيد الميزانية فائضاً بمقدر 100.70 مليار دج و81.70 مليار دج على التوالي، وذلك نتيجة لارتفاع إيرادات الجباية البترولية نظرا لارتفاع أسعار البترول وأدى هذا الارتفاع إلى ارتفاع الإيرادات العامة، ثم عاود رصيد الميزانية الانخفاض في سنة 1998 حيث قدر بـ(101.5-) مليار دج وفي سنة 1999 حيث بلغ (11.2-) مليار دج و هذا نتيجة لانهيار أسعار النفط، وبعد ذلك عاد الارتفاع إلى الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية حيث بلغ سنة 2000 400 مليار دج وبلغ سنة 2001 184.5 مليار دج، وهذا نتيجة لتحسن الأوضاع المالية العامة في الجزائر.

✓ **الفترة الثالثة 2002-2007**: ففي خلال هذه الفترة ارتفع الفائض في الميزانية في سنة 2002 حيث قدر بـ52.6 مليار دج إلى أن يصل في سنة 2007 579.3 مليار دج، وهذا راجع أساساً إلى ارتفاع الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع الجباية البترولية.

✓ **الفترة الرابعة 2008-2013**: خلال هذه الفترة فقد سجل رصيد الميزانية حالة فائض سنة 2008 حيث بلغ 999.5 مليار دج ثم عاود الانخفاض من سنة 2009 بمقدار (570.3-) مليار دج ليصل سنة 2013 (66.2-) مليار دج، حيث فسر الارتفاع في سنة 2008 إلى ارتفاع الإيرادات الجبائية وفسر العجز الذي سجل من سنة 2009إلى غاية 2013 إلى زيادة نفقات التسيير على الرغم من الارتفاع القوي للإيرادات الكلية وخاصة الضريبية على المحروقات.

✓ **الفترة الخامسة 2014-2017**:فقد سجل رصيد الميزانية العامة عجزا قياسيا حيث بلغ سنة 2014 (1257.3) مليار دج وقد نتج هذا العجز المعتبر عن كل من ارتفاع النفقات العمومية وانخفاض إيرادات الميزانية العمومية، مقابل عجزا قياسيا في سنة 2015 وسنة 2016 والذي قدر بـ (2553.2-) مليار دج و(2187.4-) مليار دج على التوالي،وفي سنة تقلص عجز رصيد الميزانية بشكل معتبر ليبلغ(1206.5-) مليار دج وهذا نتيجة عن الارتفاع في إيرادات الميزانية الكلية، أساسا إيرادات المحروقات.

المطلب الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة{1989-2017}

عانت الجزائر من معدلات نمو الناتج الإجمالي المتذبذبة بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى خلال فترة الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول{9}: يمثل تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة{1989- 2017}

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليار دج	معدل النمو لاقتصادي%
1990	558.45	0.8
1991	845.82	-1.2
1992	1046.40	1.8
1993	1166.00	-2.1

-0.9	1492.00	1994
3.8	1966.00	1995
4.1	2564.00	1996
1.1	2780.20	1997
5.1	2830.50	1998
3.2	3248.20	1999
2.2	4123.50	2000
2.6	4260.80	2001
4.7	4541.90	2002
6.9	5266.80	2003
5.2	6127.50	2004
5.1	4564.60	2005
2	8514.80	2006
3	9366.60	2007
2.4	11077.10	2008
2.1	10006.70	2009
3	12034.50	2010
2.4	14519.80	2011
2.6	16208.70	2012
2.8	16569.20	2013
3.8	17228.60	2014
3.9	16702.10	2015
3.6	17406.80	2016
2.9	18876.60	2017

لمصدر:النمو الاقتصادي :مؤشرات البنك الدولي. http://data.albankaldawli.org/country/algeria.

الناتج المحلي الإجمالي: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz.

بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم2013/06/22، ص26.

والنشرة الإحصائية الثلاثية رقم44/سبتمبر/2018، ص26. .www-bank-of-algeria.dzتم الإطلاع في 25-05-2019، 15:15.

الشكل رقم{9}:تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة{1990-2017}

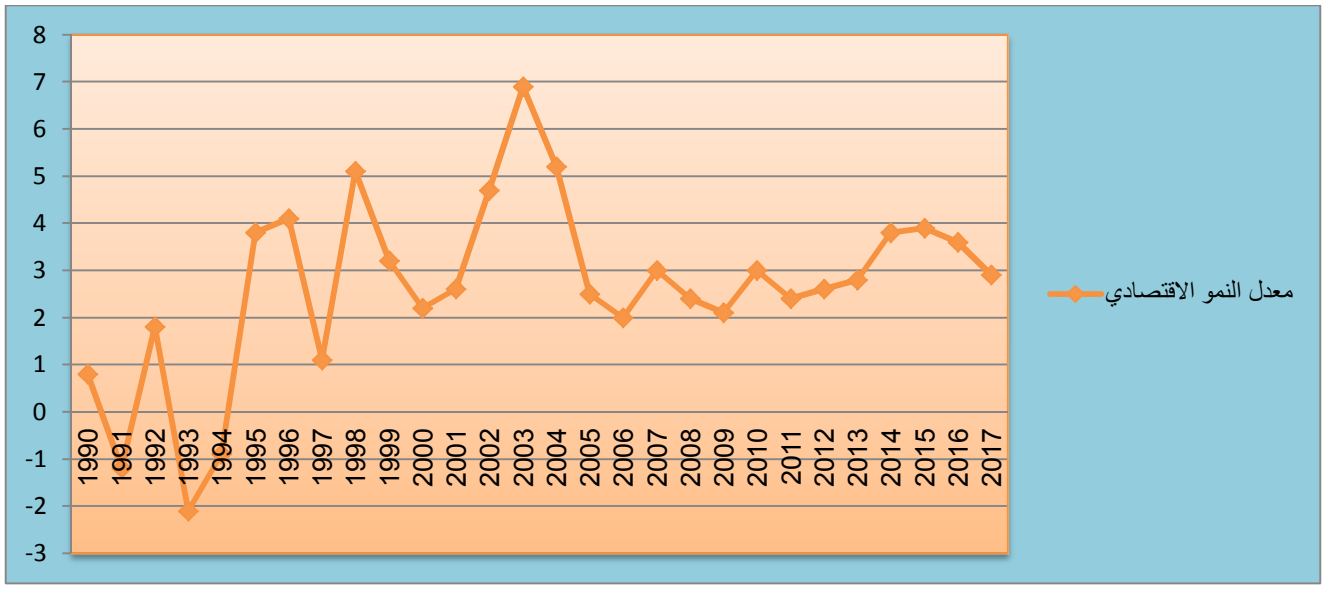

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول{9}وباستخدام برنامج Excel.

إن النظرة الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1990-2017، تبين لنا التذبذب الكبير من سنة لأخرى وعدم استدامته، سواء في المعدلات الاسمية أو الحقيقية وهذا ما يدل على عدم تأثره بالعوامل الخارجية، كما حقق الاقتصاد الجزائري معدل نمو متذبذب بين الانخفاض والارتفاع بحيث سجل في سنة 1990 معدل نمو ضعيف بـ0.8%، لينخفض بنسبة إلى(1.2-%)، نتيجة عدم تحقق المنافع المتوقعة من إصلاحات1990، لكن مع حلول سنة 1992 ارتفع معدل النمو الاقتصادي ولو بضعف إلى 1.81%، ليعاود الانخفاض سنة 1993 إلى أدنى مستوياته بـ2.1-%، ثم بـ0.91-% سنة 1994 نتيجة التباطؤ في الإصلاحات المنتهجة بالبلاد وسوء التسيير، حيث بلغت نسبته في 1995 بـ3.8%، ثم ترتفع سنة 1996 إلى 4.1%، وارتفع إلى معدل مرتفع نسبيا سنة 1998إلى 5.1%ثم انخفض إلى2.2% سنة 2002، وهذا راجع إلى تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية والدولية وتعدد الوصفات التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

بداية من سنة 2001 بدأ ظهور تحسن في معدل النمو الاقتصادي، فخلال الفترة 2001-2004 والتي تعتبر مرحلة البرامج التنموية والتي سبق الإشارة إليها، فنجد أن في الفترة بين 2001 و2004 وهي مرحلة الإنعاش الاقتصادي وصل معدل النمو الاقتصادي إلى أكبر نسبة في سنة 2003 حيث سجلت 6.9% وهذا راجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط في السوق العالمية، وبعد ذلك يبقى معدل النمو الاقتصادي في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض من سنة 2004 إلى غاية 2017 وذلك نتيجة لتغير أسعار النفط في السوق العالمية.

المطلب الثالث: علاقة أدوات السياسة المالية بالنمو الاقتصادي

لقد اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين أدوات السياسة المالية (الإيرادات،النفقات)والنمو الاقتصادي ،حيث تم تطوير العديد من النماذج التطبيقية لدراسة هذه العلاقة،فمنهم من اهتم بدراسة جانب الإرادات فقط ومدى تأثيرها على المدى الاقتصادي، ومنهم من اهتم بدراسة جانب الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ومدى تأثيرها على النمو ، بالإضافة الاهتمام البعض الآخر بدراسة متغيرة عجز الموازنة العامة للدولة وأثرها على النمو.

1- العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

بعد التطرق لتطور النفقات العمومية وكذا استعراض مختلف نماذج النمو سنحاول تحليل العلاقة بين العلاقة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث اختلفت نتائج الأبحاث في تحديد طبيعة العلاقة نتيجة لاختلاف الأسس والفرضيات التي انطلقت منها، فبعض الدراسات توصلت لوجود علاقة موجبة في كشفت أخرى عن العلاقة السالبة بينهما.

1-1- العلاقة الإيجابية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي:

أكد" Ram" من خلال الدراسة التي أجراها سنة 1986 أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي كما عرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي ما ينتجه القطاعين العام والخاص، كما ستنتج "Aschaur" سنة 1990 أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني، إضافة إلى دراسة "Alexiou" التي أجريت سنة 2009 على 7 دول من أوربا الشرقية خلال الفترة (1995-2005) وبينت أن الإنفاق على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

غير أن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى محدوديةالأثر الايجابي للنفقات العامة على النمو حيث لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، إذ أوضح"Chehy" سنة 1993 أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ما لم تتعد نسبته 15% من الناتج الوطني، أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن أثر النفقات العامة سيصبح سلبيا مثلما يبرزه الشكل الموالي.

الشكل(10): العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

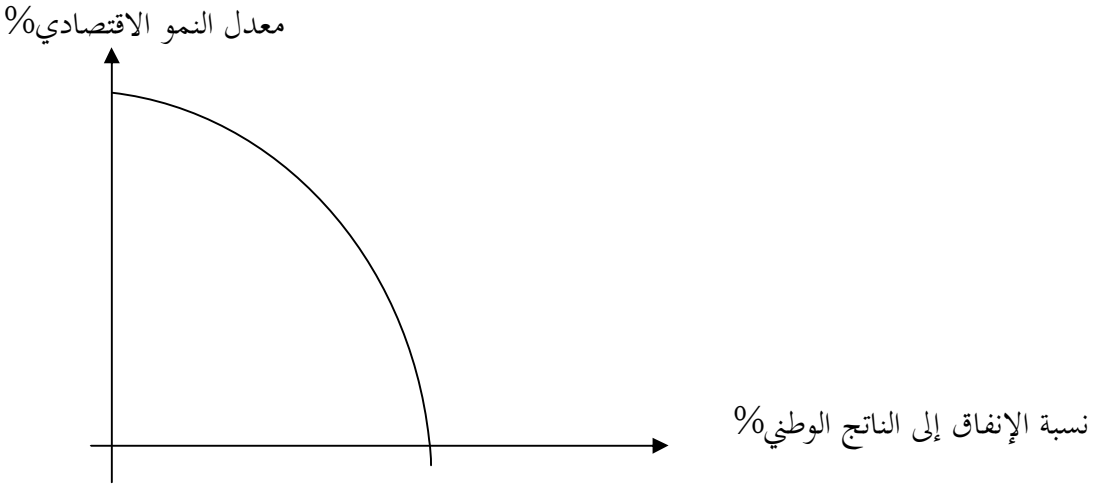

إذ يبين الشكل انه في غياب النفقات العامة يكون معدل النمو ضعيف ويدنو من الصفر لكنه يبدأ في الارتفاع بزيادة حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حتى يبلغ أعلى مستوى له عندما تناهز نسبة النفقات العامة إلى الناتج 15%، ويعود بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي إلى الانخفاض رغم زيادة حصة الإنفاق العام من الناتج ما يعكس العلاقة السلبية بين النفقات والنمو في حال تجاوز نسبة النفقات العامة 15% من الناتج.[1]

1-2- العلاقة السلبية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي:

قام "Knob " سنة 199 بدراسة حول الاقتصاد الأمريكي على طول الفترة(1970-1995) توصل من خلالها إلى أن زيادة حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي، متوافقا في ذلك مع دراستي"Henrikson" سنة 1999 و"Folster" سنة 2001 حيث قاما كل منهما بدراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بأمريكا خلال الفترة(1970-1995)، كما أشار "Guessa" أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو خاصة في الدول ذات

[1]- محمد زكاري، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1970-2012**، مذكرة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014/2013، ص ص 78-79.

النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي مستندا على دراسة أجراها حول 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة (1960-1985)، وترجع أسباب وجود العلاقة العكسية هذه إلى:[1]

أ- أثر الإزاحة:

يترتب عن التوسع في الإنفاق إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الوطني، لذلك يعتبر أثر الإزاحة أهم أثر سلبي ينجم عن زيادة الإنفاق العمومي.

ب- مشكل التمويل:إن أول هاجس تواجهه الدولة أثناء عزمها زيادة النفقات العامة هو البحث عن مصادر تمويلها، الشيء الذي يطرح آثارا سلبية على الاقتصاد أيا كان مصدر التمويل فباللجوء إلى الاقتراض ترتفع معدلات الفائدة وبالتالي يزاح القطاع الخاص من الاقتصاد، أما اقتطاع الضرائب فيؤدي إلى الحد من الادخار ومنه انخفاض ومنه انخفاض الاستثمار وتراجع الإنتاجية كما أن الإصدار النقدي قد يؤدي إلى إحداث التضخم.

ج- عدم الكفاءة:يعتبر القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص في توفير الخدمات، إذ أن القطاع الخاص ورغبة منه في المنافسة والتوسع يسعى لتقديم مختلف الخدمات بكفاءة أكبر وبتكاليف أقل وعليه ينظر إلى النفقات العامة كالأداة الأقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

د- غياب الإبداع والابتكار: يفتقر القطاع العام سواء في طرق إنتاجية أو نوعية منتجاته لعنصر الإبداع والابتكار ومر ذلك هو غياب المنافسة والرغبة في التوسع مؤديا إلى الجمود الفكري والركود التكنولوجي، ما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي.

2- العلاقة بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي

تجدر الإشارة إلى أنه هناك علاقة سلبية بين مستوى الإيرادات العامة ومستوى الناتج، إلا أنه ليس من الواضح لما يؤثر مستوى الإيرادات العامة سلبا على النمو الطويل الأجل للناتج، وذلك إذا كانت الفترة التي يستجيب خلالها الناتج لأي متغير معين في مستوى الإيرادات العامة هي طويلة نوعاً ما، وللتوصل إلى طبيعة أثر الضرائب على النمو، فإن المتغير المناسب

[1]- المرجع نفسه، ص ص 80-81.

الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار هو معدل التغير في مستوى الإيرادات العامة، وهي النتيجة الأساسية ل Engen وSkinner(1992).[1]

3- العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي

عموما، تباينت آراء المدارس الاقتصادية بشأن العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، حيث أن المدرسة الكينزية تؤكد على وجود علاقة إيجابية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، أما المدرسة الكلاسيكية الحديثة فترى أن هناك علاقة عكسية بينهما، في حين أن النظرية الريكاردية تقر بوجود علاقة حيادية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي.[2]

[1]- أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[2]- عبد الحق بن تفات، محمد ساحل، محمد إليفي، أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2009-2016)، حوليات جامعة الجزائر1، جزء 4، 32ديسمبر2018، ص 238.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر {1990-2017}

سنحاول في هذا الجزء بناء نموذج لقياس أثر أدوات السياسة المالية بالنمو الاقتصادي وتحليل العلاقة بينهما في الجزائر مستخدمين في ذلك أشعة الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، ويطلب هذا تحديد متغيرات النموذج بالإضافة إلى دراسة إستقرارية سلاسل المتغيرات.

المطلب الأول: الصيغة الرياضية للنموذج القياسي

من أجل بيان أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر سنتعمد الصيغة الرياضية أدناه:

$$GDP = F\,(DEP، REV، DEF)$$

حيث أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

DEP:الإنفاق الإجمالي.

REV:الإيرادات الإجمالية.

DEF: رصيد الميزانية.

حيث يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن المتغير التابع، في حين تعد المتغيرات (**DEP، GDP، REV، DEF**) متغيرات تفسيرية للتغير الحاصل فيالناتج المحلي الإجمالي (**GDP**).

بالنسبة للبيانات فقد تم الاعتماد على بيانات سنوية لمتغيرات كل من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الإجمالي، الإيرادات الإجمالية ورصيد الميزانية، والتي تم جمعها من مصادر مختلفة.

المطلب الثاني: نتائج التطبيق القياسي

1- اختبارات السكون جذر الوحدة (root unit Tests)

يعد اختبار جذر الوحدة الإجراء الأولي في تقدير وقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار السلاسل الزمنية طويلة الأجل، هو التأكد من سكون السلسلة الزمنية بهدف عدم الوقوع في فخ الانحدار الزائف (SpuriousRegression) الذي يظهر في حال عدم سكون السلسلة الزمنية، وهناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية إلا أن أكثرها أهمية وشيوعا لدى الباحثين على مستوى واسع اختبار ديكي فولر Dickey- Fuller (test) واختبار فيلبيسبيرون (Philips-Perron).

1-1- اختبار ديكي _ فولر الموسع(ADF):

لغرض اختبار جذر الوحدة (Unit root) على متغيرات النموذج تم تكوين الجدول التالي:

الجدول رقم{10}: نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحولة

المتغيرات	اختبار جذر الوحدة		ADF test		
			معلمة الاختبار	5%معلمة الاختبار عند	القيمة الاحتمالية
GDP	Level	قاطع	-0.9431	-2.9810	0.9945
		قاطع اتجاه	-1.7741	-3.5950	0.6879
		دون	2.8968	-1.9544	0.9983
	Deff1st	قاطع	-3.5050	-2.9862	0.0164
		قاطع واتجاه	-3.8158	-3.6032	0.0326
		دون	-2.1015	-1.9550	0.0365
DEP	Level	قاطع	-0.5680	-2.9810	0.9859
		قاطع واتجاه	-1.7025	-3.5950	0.7211
		دون	2.1171	-1.9544	0.9896
	Deff1st	قاطع	-4.8269	-2.9862	0.0007
		قاطع واتجاه	-5.8375	-3.6032	0.0004
		دون	-3.1066	-1.9550	0.0033
REV	Level	قاطع	-0.3014	-2.9810	0.9119
		قاطع واتجاه	-2.6181	-3.5950	0.2758

		دون	1.3546	-1.9544	0.9518
	Deff1st	قاطع	-4.4072	-2.9862	0.0020
		قاطع واتجاه	-4.3101	-3.6032	0.0115
		دون	-3.4761	-1.9550	0.0012
DEF	Level	قاطع	-2.0895	-2.9810	0.2501
		قاطع واتجاه	-2.0430	-3.5950	0.5517
		دون	-0.7839	-1.9544	0.3667
	Deff1st	قاطع	-4.9726	-2.9862	0.0005
		قاطع واتجاه	-5.0634	-3.6032	0.0022
		دون	-5.1218	-1.9550	0.0000

تم اختيار فترات الإبطاءبدرجة 1 وفقا لمعيار (SIC)، كما تم اختبار القيم الحرجة لكل اختبار عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 9.

توضح نتائج الجدول(10) أن متغيرات السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات (**DEP، GDP، REV، DEF**)ساكنة بعد أخذ الفرق الأول(بدون، حد ثابت، واتجاه وبحد ثابت)وهذا ما يدل عليه قيم (tau) المحسوبة التي كانت أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد خلو السلاسل الزمنية للمتغيرات من جذر الوحدة وبالتالي سكونها.

1-2- اختبار فيلبس _ بيرون (PP):

يعد اختبار (PP) إمكانية إختبارية إحصائية أدق من (ADF) خصوصاً عندما يكون حجم العينة صغيرة، ويعتمد اختبار (PP)على طريقة إحصائية غير معلمية في تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة.
لغرض اختبار جذر الوحدة (Unit root) على متغيرات النموذج تم تكوين الجدول التالي:

الجدول رقم{11}: نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحولة

المتغيرات	اختبار جذر الوحدة		P.P test		
			معلمة الاختبار	5%معلمة الاختبار عند	القيمة الاحتمالية
GDP	Level	قاطع	1.0036	-2.9762	0.9954
		قاطع واتجاه	-1.9701	-3.5875	0.5907
		دون	2.9123	-1.9538	0.9984
	Deff1st	قاطع	-5.9452	-2.9810	0.0000
		قاطع واتجاه	-6.7303	-3.5950	0.0001
		قاطع	-4.2984	-1.9544	0.0001
DEP	Level	قاطع	1.5597	-2.9762	0.9990
		قاطع واتجاه	-1.6248	-3.5875	0.7559
		دون	2.3789	-1.9538	0.9943
	Deff1st	قاطع	-5.3538	-2.9810	0.0002
		قاطع واتجاه	-8.4145	-3.5950	0.0000
		دون	-4.1517	-1.9544	0.0002
REV	Level	قاطع	0.0260	-2.9762	0.9531
		قاطع واتجاه	-2.8193	-3.5875	0.2029
		دون	1.8355	-1.9538	0.9812
	Deff1st	قاطع	-6.2353	-2.9810	0.0000
		قاطع واتجاه	-6.1180	-3.5950	0.0002
		دون	-5.0296	-1.9544	0.0000
DEF	Level	قاطع	-2.2968	-2.9762	0.1801
		قاطع واتجاه	-2.2607	-3.5857	0.4396
		دون	-0.7094	-1.9538	0.4000
	Deff1st	قاطع	-5.9341	-2.9810	0.0000
		قاطع واتجاه	-5.7795	-3.5950	0.0004
		دون	-6.0372	-1.9544	0.0000

تم اختيار عرض النطاق أليا وفقا طريقة التقدير الطيفية، كما تم اختبار القيم الحرجة لكل اختبار عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعدادالطالبة اعتمادا علىمخرجات برنامج Eviews 9.

توضح نتائج الجدول(11) أن متغيرات السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات (**DEP، GDP، REV، DEF**)ساكنة بعد أخذ الفرق الأول(بدون، حد ثابت، واتجاه وبحد ثابت) وهذا ما يدل عليه قيم (tau) المحسوبة التي كانت أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد خلو السلاسل الزمنية للمتغيرات من جذر الوحدة وبالتالي سكونها.

2- تحديد مدة الإبطاء المثلى

يلاحظ من خلال الجدول(11) بأن عدد فترات الإبطاء المثلى هو (4) اعتماداً على معيار اكايكي(AIC)وسكوارز(SC) و (HQ) هانان كوين هذا اعتماداً على المؤشرات المذكورة في الجدول(2-11)، التي تحمل أقل قيمة لها.

الجدول{12}: نتائج اختبارات اختيار التخلفات الزمنية

VAR Lag Order Selection Criteria

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
45.95742	46.10167*	45.90533	1.02e+15	NA	-546.8640	0
46.83762	47.55889	46.57718	2.04e+15	12.56830	-538.9261	1
46.98612	48.28439	46.51731	2.18e+15	20.89797	-522.2077	2
44.71082*	46.58610	44.03365*	2.62e+14*	41.98688*	-476.4039	3

المصدر: من عمل الطالبة بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews9.

(*) تشير إلى مدة الإبطاء المختارة حسب المعايير.

أظهرت نتائج الجدول(12) أن بيانات النموذج تحقق أفضل استقرار في الفرق الثالث حسب معايير كلآ من اكايك (AIC) و هاتان كوين (HQC) التي تحمل أقل قيمة.

3- تحديد عدد الفجوات للنموذج لاختيار أفضل نموذج

لتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى قمنا بحساب معيار *Akaike* لعدة تباطؤات زمنية وهي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل{11}: ملخصأفضل النماذج وفق معيارAIC

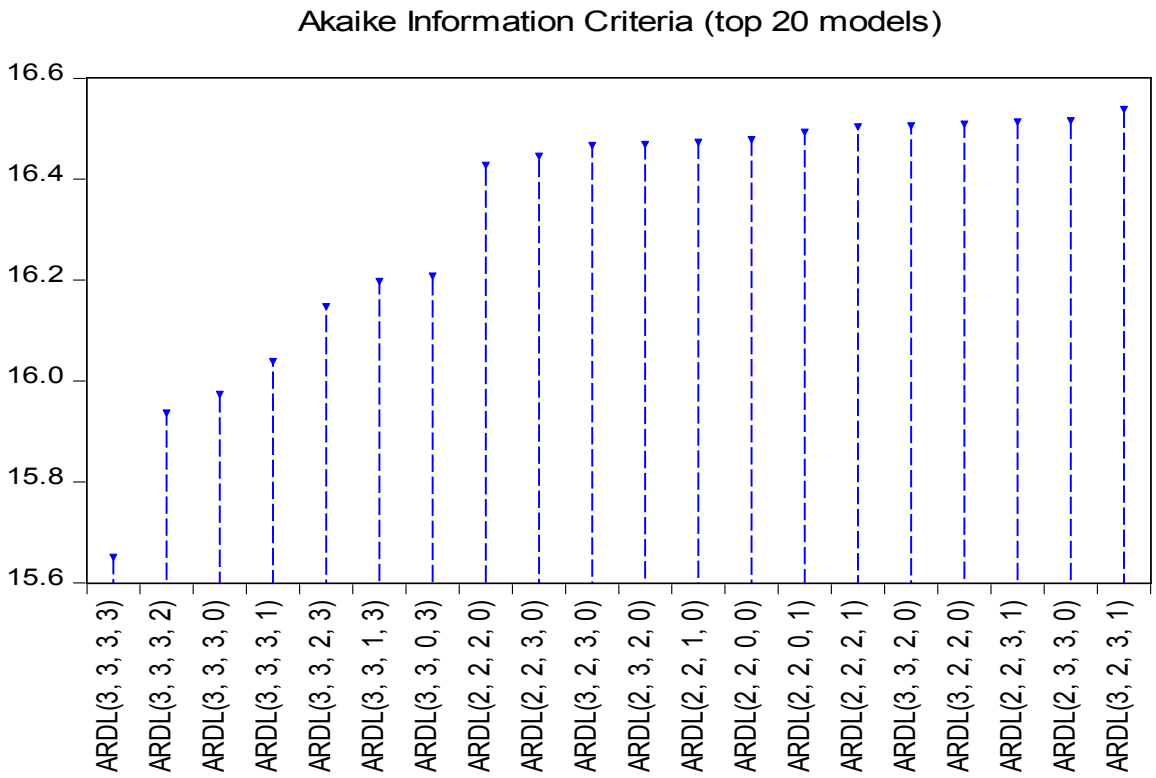

المصدر: من عمل الطالبة بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews 9.

من الشكل (11) نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي 3 تأخرات بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي و 3 تأخرات بالنسبة للإنفاق الإجمالي، و 3 تأخرات بالنسبة الإيرادات الإجمالية و 3 تأخرات بالنسبة لرصيد الميزانية وبالتالي يصبح لدينا النموذج التالي:

$$\Delta GDP=C+\lambda GDP_{t-1}+\beta_1 DEP_{t-1}+\beta_2 REV_{t-1}+\beta_3 DEF_{t-1}+\alpha_{11}\Delta GDP_{t-1}+\alpha_{12}\Delta GDP_{t-2}+\alpha_{20}\Delta DEP_t+\alpha_{21}\Delta DEP_{t-1}+\alpha_{22}\Delta DEP_{t-2}+\alpha_{30}\Delta REV_t+\alpha_{31}\Delta REV_{t-1}+\alpha_{32}\Delta REV_{t-2}+\alpha_{40}\Delta DEF_{t-1}+\alpha_{41}\Delta DEF_{t-1}+\alpha_{42}\Delta DEF_{t-2}+\varepsilon_t$$

حيث:

λ:هي معامل التصحيح حيث يجب أن يكون سالب ومعنوي حتى تكون هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

4- اختبار الحدود Bounds Test

إن اختبار إمكانية وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغير التابع(**GDP**)والمتغيرات المستقلة (**DEP**، **REV**، **DEF**)عن طريق مقارنة قيمة إحصائية(F) المحسوبة مع الحد الأعلى والحد الأدنى، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من الحد الأدنى للقيم الحرجة نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على إمكانية وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل، ونقبل بفرضية العدم إذا كانت قيمة (F) المحسوبة اقل من الحد الأدنى التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل وعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

لغرض اختبارإمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج تم تكوين الجدول التالي:

جدول{13}: نتائج اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	10.44548	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من عمل الطالبة بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.

يلاحظ من خلال الجدول (13) أن قيمة إحصائية (F) تساوي (10.44548) اكبر من القيم الحرجة عند حدها الأدنى عند مستوى (1%،5%،10%) والتي تعني قبول الفرضية البديلة أيأن هناك توازن طويل الآجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لمدة الدراسة.

يوضح التقدير الأولي لنموذج(ARDL) الذي يضمالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والإنفاق الإجمالي، الإيرادات الإجمالية ورصيد الميزانية كمتغيرات تفسيرية،أن النموذج معنوي ككل من خلال معنوية اختبار (F) وقيمة معامل التحديد المصحح ($\overline{R}^2$) (0.77) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج.

5- تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ

تعد عملية تقدير المقدرات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل للنموذج المقدر، فظلا عن معلمة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)من الأمورالمهمة بعد أنتم التأكد بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل.

5-1- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

يمكن استخلاص نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل التي تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع المبينة في الجدود التالي:

جدول{14}: المقدرات طويلة الأجل لنموذج ARDL

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	12.305830	0.148185	1.823543	DDEP
0.1489	1.597351	0.135288	0.216102	DREV
0.1465	1.608024	402.405962	647.078469	DDEF
0.0081	3.495424	33.586044	117.397463	C

المصدر: من عمل الطالبة بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews 9

من خلال الجدول(14) يلاحظ عدم وجود استجابة طويلة الأجل بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الإجمالية ورصيد الميزانية، في حين كانت هنالك علاقة معنوية بين المتغير التفسيري النفقات الإجمالية والمتغير التابع (P) الناتج المحلي الإجمالي.

5-2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعالقة قصيرة الأجل:

الجدول الآتي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل والمرونات بين متغيرات النموذج، حيث أن بعض المتغيرات كانت ذات معنوية إحصائية بين مستوى 1 %و 5 % باستثناء الإيراد الإجمالي للسنة الحالية والسنة التي تسبقها ورصيد الميزانية للينة الحالية و السنوات التي تسبقها.

الجدول {15}: المقدرات طويلة الأجل لنموذجARDL

CointegratingForm

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0019	4.523223	0.995060	4.500877	D(DGDP(-1))
0.0045	3.901867	0.627782	2.449523	D(DGDP(-2))
0.0082	3.486919	0.537593	1.874544	D(DDEP)
0.0016	-4.672573	0.996066	-4.654191	D(DDEP(-1))
0.0035	-4.096827	0.772533	-3.164933	D(DDEP(-2))
0.1170	-1.756896	0.840374	-1.476449	D(DREV)
0.3738	-0.941966	0.387594	-0.365100	D(DREV(-1))
0.0365	-2.507457	0.572531	-1.435598	D(DREV(-2))
0.6933	0.408966	1519.358531	621.365892	D(DDEF)
0.1756	-1.485920	1100.397140	-1635.102641	D(DDEF(-1))
0.0955	-1.889821	1013.934658	-1916.155053	D(DDEF(-2))
0.0004	-5.830917	1.234849	-7.200303	CointEq(-1)

Cointeq = DGDP - (1.8235*DDEP + 0.2161*DREV + 647.0785*DDEF +117.3975)

المصدر: من عمل الطالبة بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.

كما يلاحظ من خلال الجدول (15) أن معامل تصحيح الخطأ يأخذ إشارة سالبة وهي معنوية إحصائيا عند مستوى أقل من 5% مما يعني أنه تم تصحيح ما قيمته(720%) من الاختلال أو الانحراف قصير الأجل في المتغيرات التفسيرية في السنة السابقة إلى السنة الحالية.

6- اختبار السكون لنموذج ARDL المقدر

من أجل التأكد من مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات القصير الأجل، وإمكانية السكون الهيكلي في البيانات المستخدمة محل الدراسة أي خلوها من التغيرات الهيكلية،نستخدم اختبارات CUSUM وCUSUMSQ، ووفقاً لنموذج (ARDL) إذا ما كان الرسم ما بين الحدود الحرجة بمستوى معنوية 5% تبعاً للإطار الزمني في هذه الحالة يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أن المتغيرات محل الدراسة ساكنة،وحسب الشكل{2-11}يبين ويثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل لنموذج ARDL المقدر.

الشكل {12} اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) &(CUSUMSQ)

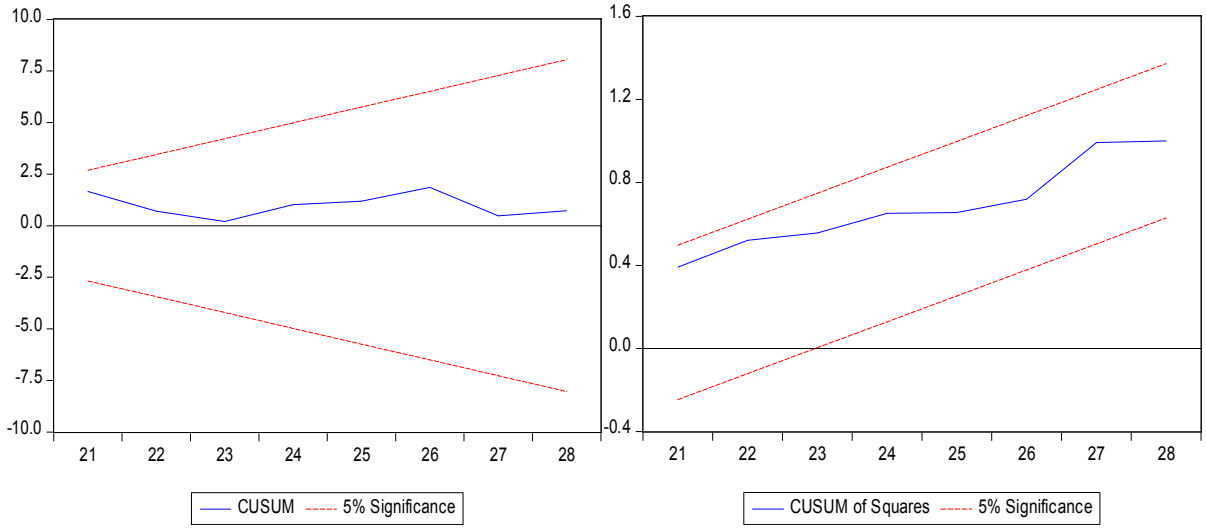

المصدر: من عمل الطالبة بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.

من خلال ملاحظة الشكلين نجد أن خط(CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج خط وسطي يعبر داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية5%.

أما بالنسبة لخط (CUSUMSQ) نجده أيضاخط وسطي يعبر داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية5%، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة قصيرة الأجل.

7- تحليل دالة الاستجابة الفورية

يهدف هذا الاختبار إلى توضيح مدى قدرة المتغيرات المتضمنة في النموذج على تفسير سلوك بعضها البعض من خلال معرفة نسبة تأثير صدمة في متغير ما على المتغير الأخر، ومن خلال دراستنا لدوال الاستجابة قمنا بتطبيق صدمات في الفترة الأولىثم دراسة أثرها على مدى10سنوات، والأشكال البيانيةالتالية توضح نتائج هذا الاختبار:

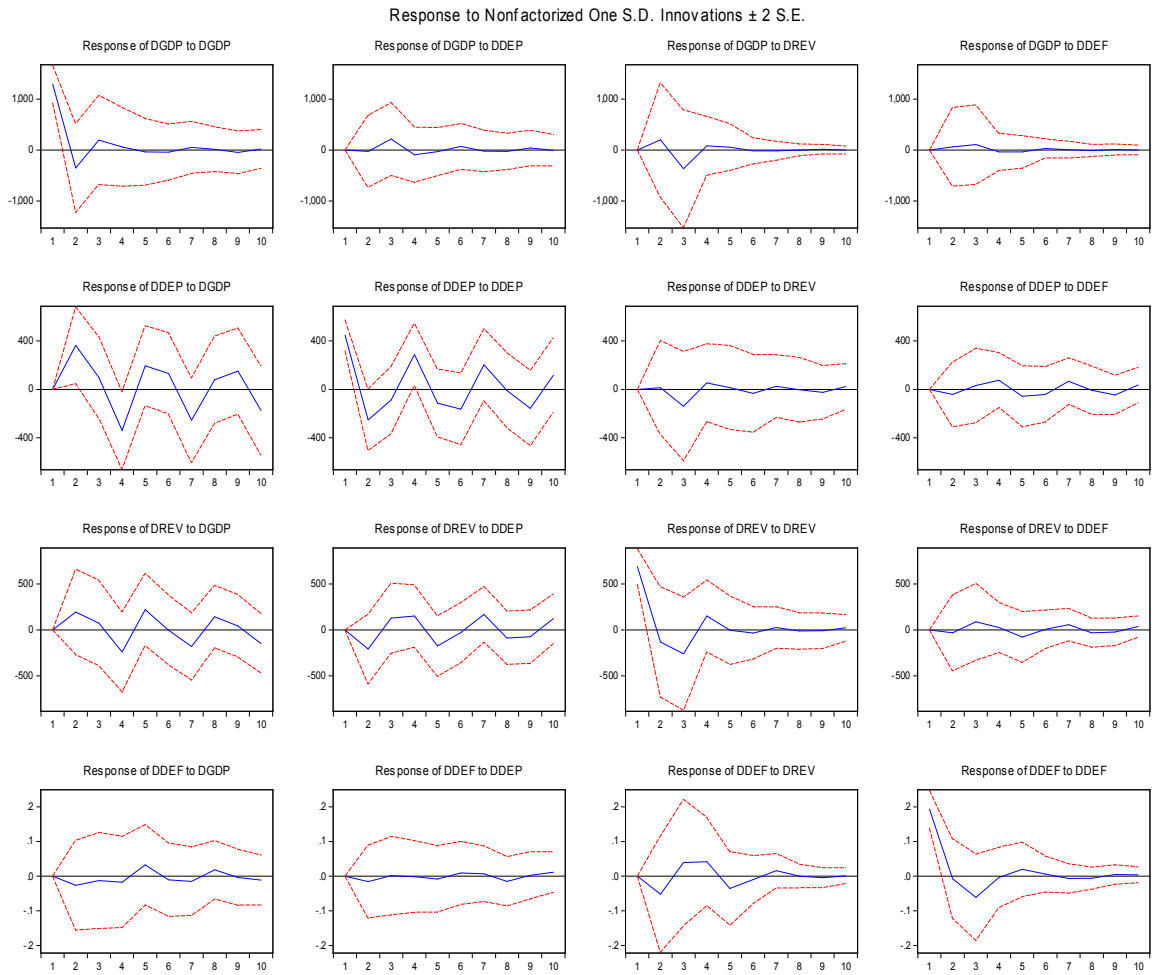

يلاحظ من خلال التحليل السابق وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة مما يؤدي إلى الاستعانة بنموذج متجه تصحيح الخطأ Vectorerror correction model (VECM) لتقدير دالة الاستجابة الفورية Impulse responsefunction(IRF) التي تبين وتعكس استجابة المتغير الناتج المحلي الإجمالي التابع لصدمة مقدارها وحدة واحدة من الانحراف المعياري لمتغير أخر.

حدوث صدمة في الإنفاق الإجمالي(DEP)بمقدار انحراف معياري واحد لن يكون لها تأثير خلال السنتين الأوليين على الناتج المحلي الإجمالي(GDP)،ثم يكون اثر الصدمة إيجابي متزايد ثم متناقص خلال الفترة (2-4)، ويتلاشى أثر الصدمة تقريبا ابتداء من السنة السادسة.

أمااستجابةالناتج المحلي الإجمالي(GDP)في حالة حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الإيرادالإجمالي (REV)، يكون اثر متذبذب بين الايجابي والسلبي خلال المدة (1-4)، ليتلاشى أثر الصدمة تقريبا ابتداء من السنة الرابعة.

أمااستجابةالناتج المحلي الإجمالي(GDP) في حالة حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في رصيد الميزانية (DEF)، لن يكون لها تأثير في المدة الأولى(1-2)، ثم يكون أثر الصدمة إيجابي ومتزايد في المدة الثانية (2-4)،ليتلاشى أثر الصدمة تقريبا ابتداء من السنة الرابعة.

المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج القياسي

- ✓ أظهرت النماذج القياسية وجود علاقة طردية ومعنوية من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني، حيث أقر التحليل الكينزي دور الإنفاق العام في بعث النمو الاقتصادي، وهذا ينطبق مع الدراسة التي تقدم بهاRati Ram من خلال الدراسة التي أجراها سنة 1986 الذي أكد أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، وبالنسبة للجزائر فقد ساهمت برامج الإنفاق العام للفترة (2001-2019) في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو والتي كانت متزامنة مع ارتفاع أسعار البترول.
- ✓ من الصعب التعرف بدقة على ما يمكن أن يكون لمستوى الإيرادات العامة وتكوينها من آثارعلى النمو الاقتصادي الطويل الأجل، فالنتائج القياسية للدراسة أظهرت وجود استجابة طردية ولكنها غير معنوية للمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي مع المتغير التفسيري الإيرادات العامة، وهو ما خلص إليه (Gordon and Lee 2005) في دراسته حيث

وجد إلى أن المعدلات المنخفضة لضرائب دخل الشركات ارتبطت بنمو أسرع وتيرة، فانخفاض معدل الضريبة يؤدي إلى تشجيع مزيد منالنشاط الاقتصادي والحد من التهرب الضريبي فضلا عن توسعة الوعاء الضريبي بغية تحقيق مستوىأعلى من الإيرادات الحكومية والتي تنعكس على النمو الاقتصادي.وفي الجزائر لعبت الإيرادات من الموارد الطبيعية دورا كبيرا تحقيق النمو الاقتصاديناتيجة الارتفاع المستمر في حصيلة الإيرادات البترولية بسبب ارتفاع سعر النفط العالمي، أما في الأجل القصير فقد توصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي ولكنها غير معنوية، بسبب صعوبة تعبئة الموارد المالية في المدى القصير، وضعف إدارات الإيرادات وانخفاض الروح المعنوية للمكلّفين وسوء الحوكمة.

- ✓ بالنسبة لأثر رصيد الميزانية فقد توصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طردية ولكنها غير معنوية في الأجلين القصر والطويل، وذلك راجع آلة زيادة الإنفاق الحكومي خاصة الرأسمالي الذي شجع القطاع الخاص على الاستثمار، إضافة إلى تدفق الاستثمارات الخارجية وهو ما ينعكس على زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

من خلال ماسبق لقد تم تسليط الضوء على مسار السياسة المالية بجميع مركباتها والنمو الاقتصادي، فقد كانت البداية بالنفقات العامة والتي شهدت خلال فترة الدراسة توسعا من سنة لأخرى ولذلك وجدنا السياسة المالية مرت بعدة مراحل أهمها فترة الإصلاحات الاقتصادية من سنة 1990-1999 وهي مرحلة السياسة التقشفية، حيث تميزت هذه الفترة بتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض إعادة التوازن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، أما فترة السياسة المالية التوسعية والتي تميزت بعدة برامج إنفاقية ضخمة كانت تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد ودعم النمو وهي الفترة 2001-2014، ثم مرت بالإيرادات العامة وصولا إلى الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، فيما يخص الدراسة القياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر فقد لخصت نتائج الدراسة في وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، وعلاقة عكسية غير معنوية بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادية، والعلاقة بين الموازنة العامة بالنمو الاقتصادي هي علاقة طردية غير معنوية.

الخاتمة

تمثل السياسة المالية أداة أساسية لا غنى عنها للمالية العامة، فهي عبارة عن ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية للدولة الذي يتعامل مع الإيرادات العامة، والنفقات العامة، والموازنة العامة في الاقتصاد بهدف تحقيق آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير مرغوبة ، وهذا أدى زيادة الاهتمام أكثر بعلاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي بظهور نظريات النمو الداخلي، والتي ركزت في بعض نماذجها على السياسة المالية بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية في حفز النمو الاقتصادي نظرا لضعف القطاع الخاص، وكذلك لتوفر الموارد المالية اللازمة لتطبيق السياسة المالية التوسعية، فالسياسة المالية السليمة تكون مفيدة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تسهيل برامج البحث والتطوير، الحفاظ على القانون وحالة النظام، تعزيز الحافز للاستثمار، والتخفيف من حدة الفقر، في حين أن السياسة المالية غير الفعالة تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع سعر الفائدة ومزاحمة الاستثمار الخاص، وبهذا تصبح مصدرا للعقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي.

وقد سعت هذه الدراسة قدر الإمكان إلى الإحاطة بالجوانب الأساسية للسياسة المالية وكذا تحديد أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال تحليل الموضوع ومناقشته في فصلين، تمكنت الدراسة من التوصل إلى جملة من النتائج نوردها في النقاط التالية:

- ✓ أشارت الدراسة بأن علاقة النمو الاقتصادي بالنفقات العمومية هي علاقة طردية في الأجلين الطويل والقصير وذلك جراء التوسع في الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.
- ✓ ساهمت برامج الإنفاق العام للفترة (2001-2019) في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو والتي كانت متزامنة مع ارتفاع أسعار البترول.
- ✓ لعبت الإيرادات من الموارد الطبيعية دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي نتيجة الارتفاع المستمر في حصيلة الإيرادات البترولية بسبب ارتفاع سعر النفط العالمي،
- ✓ طغيان جباية المحرقات على إيرادات الميزانية بسبب صعوبة تعبئة الموارد المالية في المدى القصير، وضعف إدارات الإيرادات الضريبية وانخفاض الروح المعنوية للمكلّفين وسوء الحوكمة.
- ✓ توصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طردية ولكنها غير معنوية في الأجلين القصر والطويل لرصيد الميزانية على النمو الاقتصادي، وذلك راجع إلي زيادة الإنفاق الحكومي خاصة الرأسمالي الذي شجع القطاع الخاص على الاستثمار، إضافة إلى تدفق الاستثمارات الخارجية وهو ما ينعكس على زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

✓ **الاقــتراحات:**

من خلال النتائج التي تم توصل إليها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في رفع فعالية وكفاءة السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها تحقيق النمو الاقتصادي، ومن أجل الإستفادة من جميع الموارد والطاقات الكامنة في الاقتصاد الوطني للخروج من دائرة الاقتصاد القائم على الريع إلى اقتصاد مبني على القيمة المضافة، وهذا ما يمكن تحقيقه في ظل تنوع الموارد الطبيعية، المالية والبشرية ومن أهم الاقتراحات:

✓ ضرورة إتباع سياسة مالية فعالة، وذلك بترشيد الإنفاق العام، وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي والحد من زيادة الإنفاق الحكومي على بند الرواتب والأجور للحد من الضغوط التضخمية.

✓ يجب على الدولة أن تقوم بتخفيض إيراداتها لغرض تمويل النفقات المنتجة التي تساهم في تحسين مرافق الصحة، التعليم و البنية التحتية، وهذا ما يحفز المستثمرين الخواص، مما يساهم في زيادة الاستثمار وبالتالي سيرتفع مستوى العمالة والنمو الاقتصادي في نهاية الأمر.

✓ ضرورة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وذلك لتجنب العجز في الميزانية العامة ومزاحمة القطاع الخاص والذي يعتبر قوة دافعة للنمو الاقتصادي.

✓ تعزيز مصداقية النظام الضريبي باستقراره، لكي يسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتمويل والاستثمار على مدى الطويل.

آفـــاق الدراسة:

يتضح هذا البحث المجال للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بموضوعنا، ومنها:

✓ العلاقة بين الموارد النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ علاقة نفقات التجهيز بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ أثر الاستثمار الحكومي والخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ أثر التوسع في الإيرادات العامة بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

***المراجع باللغة العربية:**

*** الكتب:**

1- أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، ط1، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014.

2- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2011.

3- إسماعيل عبد الرحمن، حربي موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

4- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

5- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2013 .

6- السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

7- السيد محمد أحمد السريتي، على عبد الوهاب نجى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2010.

8- إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2015.

9- حامد عبد المجيد دراز، **السياسة المالية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.

10- حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، دار البداية،الأردن، 2014.

11- سالم توفيق النجفى، **أساسيات علم الاقتصاد**، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

12- سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

13- ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**،الجزء الأول، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

14- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

15- عبد القادر محمد،عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

16- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات **الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، ط1، مجموعة الدول العربية، القاهرة، 2003.

17- عبد المجيد قدي، **المدخل للسياسات الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

18- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

19- علي كنعان، **الاقتصاد المالي**، منشورات جامعة دمشق،2008 .

20- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2015.

21- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

22- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

23- محمد عزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، .2004

24- محمد ساحل، **المالية العامة**، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، .2017

25- محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الجزء الأول، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

26- مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**،ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

27- معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2005.

28- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

29- هيفاء غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

* المجلات والدوريات والملتقيات:

1- زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06 جوان 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2017.

2- - نبيل بلوافي، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 12 ديسمبر2012، جامعة الشلف، 2012.

3- وليد بشيشي، سليم مجلخ، **أثر السياستان النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد07، ديسمبر 2017، جامعة قالمة، الجزائر، 2017.

4 - علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**، أبحاث المؤتمر الدولي: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشهورة والثبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة ،25-28 يناير 2015.

5- عبد الحق بن تفات، محمد ساحل، محمد إليفي، **أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2009-2016)**، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32، الجزء الرابع/ديسمبر2018.

6- ساعد بن فرحات، عباس وداد، **فعالية سياسات التشغيل في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف، 11 مارس 2013.

7- سفيان دلفوف، السلام عطاطاش، **أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف، 11 مارس 2013.

* الرسائل و المذكرات:

1 - أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2014،2015/3.

2 - أمال معط الله، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلسمان، الجزائر،2015/2014.

3- عبد الرحيم شيبي، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام:حالة الجزائر**،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

4- محمد زكاري، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1970-2012**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014/2013.

* التقارير:

1- بنك الجزار، **التقرير السنوي 2012: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر .2013

2- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر .2016

3- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017:التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2018.

4- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم2013/06/22، والنشرة الإحصائية الثلاثية رقم 2018/06/44.

5- رئاسة الحكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو.

6- بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 .

*** المواقع الالكترونية:**

1- موقع بنك الجزائر:

http://www. Banc -of- algérie –dz /rapport/ntm.

Banque d'Algérie évolution économique et monétaire en algeria, rapport,2012.2017/03/05

2- الديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz.

3- مؤشرات البنك الدولي. http://data.albankaldawli.org/country/algeria.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ

الملخص:

تعتبر السياسة المالية إحدى ركائز السياسة الاقتصادية الكلية، حيث تساهم في تحقيق الاستقرار وتعديل الإختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي في العديد من الدول، وذلك لأنها تمتلك الأدوات الضرورية لإدارة المال العام من خلال الإنفاق والإيرادات العامة وكيفية التصرف به من أجل تحقيق هدف النمو الاقتصادي ، رغم هذا فإن السياسة المالية لم تحظى إلا باهتمام قليل في الجزائر مما أدى إلى ظهور دائم لإختلالات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، ولقد كان الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحليل العلاقة بينهما، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، وكانت النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة هو أن العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي هي علاقة طردية ومعنوية، وقد دلت أيضا على أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والإيرادات العامة هي علاقة طردية غير معنوية في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فقد توصلت الدراسة القياسية على ان العلاقة بينهما هي علاقة عكسية ولكن غير معنوية، وأما بالنسبة للنمو الاقتصادي ورصيد الموازنة فالعلاقة بينهما هي علاقة طردية ولكنها غير معنوية حسب النظرية الكنزية.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، الإيرادات العامة، رصيد الميزانية، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري.

Summary:

The financial politics is conndered as one of the bancs of the economic politics, a participates at realiging stalaity and making modifications at the level of the general economy of many countries in the world because it has the mecessary tool to manage the puplic fund via giving financial consolidation and expending in order to realize an economical development althongh, the financial politics is not given much interest in Algeria, this what cause an unstability in the indicators of the general economy.

This study aims at measuring the effect of the tools used in the financial politics and analysing the relation ship between them using a specific exemplar, The result of this study found that the relation ship between the public expendings and the economical development is a consensual moral relation ship it also found that the relation between the economical development and the public revenue is a mom significant positive relation ship in the long term whereas in the short term, the relation between them is the inverse(non signify).

Key word: public expendings, public revenue, balance of budget , economical development, Algeria economy.